

باب التحذير

تنبيه المخاطب وتخويفه من أمر مكروه، أو قبيح ليباعد عنه ويتجنبه، نحو:
 "إياك والأفعى".

والضمير المتصل في "إياك" في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره
 "احذر"، الواو واو المعية، و "الأفعى" مفعول معه، والتقدير أحذرك من التقاء
 نفسك والأفعى، ونحو: "الغلظة الغلظة في القول"، و "إياك والغش".

ويكون التحذير تارة بلفظ "إياك" وفروعه "للمخاطب"، ويجوز ترك الواو معها
 أيضاً، فيقال: "إياك الأسد"، ويجوز الجر بـ "من"، نحو: "إياك من الأسد"، ويكون
 التقدير في: "إياك الأسد، أو من الأسد" أحذرك الأسد، وفي "نفسك والشر"
 كما في "إياك والأفعى"، وفي: "الأسد الأسد" احذر الأسد، أو: أحذرك الأسد.

ويكون تارة بدون "إياك" إذا كرر المحذوف منه، نحو: "الحية الحية"،
 أو عطف آخر عليه، نحو: "مقلتيك والقذى".

ويجب حذف الفعل الناصب في حالة التكرار، وفي حالة العطف، وفي حالة
 ما إذا كان التحذير، بـ "إياك" وأخواتها من ضمائر المخاطب المنصوبة فقط، وهى:
 "إياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن". سواء كانت مفردة، أو مكررة مع ذكر المحذر منه
 بالعطف، أو بدونه.

أما ضمائر المتكلم والغائب فلا تستعمل محذرة، وفي ما سوى ذلك، كما إذا
 قيل: "الحية" فقط يجوز أن تضمّر الفعل كما رأيت، أو أن تظهره، فتقول: "أحذرك
 الحية"، أو: "احذر الحية".

obeikandi.com

باب حروف الجر

الخفض في اللغة: ضد الارتفاع، وفي اصطلاح النحاة: عبارة الكسرة التي يحدثها العامل أو ما ناب عنها، وذلك مثل كسرة الراء من "بكر"، و "عمرو" في نحو قولك: "مررت ببكر"، وقولك: "هذا كتاب عمرو فبكر، وعمرو: اسمان، لوجود الكسرة في أواخر كل واحد منهما".

حرف الجر الأصلي: هو الذي يفيد معنى خاصا، وله متعلق، ولا يمكن حذفه؛ لأن معنى الجملة لا يتم إلا به، نحو: "خرجت من المدرسة إلى البيت"، فمعنى "من" الابتداء، ومعنى "إلى" الغاية، وكلاهما متعلق بالفعل "خرجت".

حرف الجر الزائد: هو الذي لا يفيد معنى خاصا، ولا متعلق له، ويمكن حذفه من الجملة ويبقى المعنى صحيحا، ك: "الباء" في قولك: "بحسبك درهم"، "لست بمريض"، و ك "من" في قولك: "ما زارني من أحد". فيمكن في هذه الأمثلة حذف حرف الجر؛ فتقول: "حسبك درهم"، "وما زارني أحد"، "ولست مريضا".

الحرف الشبيه بالزائد: هو الذي ليس له متعلق، ويفيد معنى خاصا، ولا يمكن حذفه؛ لأن معنى الجملة لا يتم إلا به، كالترجي في "لعل"، قال الشاعر:

لعل الله فضلكم علينا

و ك "التقليل" في "رب"، نحو قولك: "رب ضارة نافعة"، فهو بذلك أشبه حرف الجر الأصلي في أنه يفيد معنى خاصا، وأشبه حرف الجر الزائد في أنه ليس له متعلق.

قال البصريون: سميت حروف الجر بذلك؛ لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم،

أي: تضيف معنى الفعل إلى الاسم، فإذا قلت: "ذهبت إلى المسجد"، كان حرف الجر "إلى" قد جر معنى الفعل "الذهاب"، وإضافة إلى الاسم "المسجد"؛ ولذلك يسمونها حروف الإضافة.

حروف الجر قسمان:

الأول: يدخل على الاسم الظاهر والمضمر، وهو: حاشا، وعدا، وخلا، والباء، واللام، وفي، وعلى، وعن، وإلى، ومن.

الثاني: يدخل على الاسم الظاهر فقط، وهو: كي، رب، ومذ، ومنذ، وحتى، والكاف، واو القسم، وتاؤه.

"كي": وتختص "كي" بالدخول على "أن" المصدرية وصلتها، نحو: "سافرت كي أزورك".

وتكون "كي" حينئذ حرف تعليل كاللام، وتكن مع أن وصلتها في تأويل مصدر.

"رب": تختص "رب" بالنكرة موصوفة، نحو: "رب غنى عطوف زارنا"، والأغلب أن يكون جوابها فعلا ماضيا، نحو: "رب مؤمن نفعه الإيمان"، وقد تجر ضمير غيبة مميزا، ولا يكون هذا الضمير إلا مفردا، مذكرا، مفسرا بتمييز بعده مطابق للمعنى، نحو: "ربه تلميذا رأيته".

"مذ، منذ": تختص باسم الزمان، نحو: "ما قابلته مذ ساعتين"، أو "منذ ساعة".

ويشترط في مجرور "مذ، ومنذ" أن يكون وقتا، وأن يكون معرفة، أو نكرة معدودة، وأن يكون ماضيا، أو حاضرا، كما رأينا في المثالين.

ويجوز أن نعتبر "مذ، ومنذ" ظرفين مبنيين في محل نصب فيرفع ما بعدها، ويشترط فيهما عندئذ ما اشترط فيهما عند اعتبارهما حرفين.

"حتى": وتختص غالبا بما كان آخرها، نحو: "لعبت حتى الظهر"، أو متصلاً بالآخر، نحو: "صمت حتى الفجر".

"الكاف": لها أربعة معان:

الأول: التشبيه، وهو الأصل فيها.

الثاني: التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [سورة البقرة آية: ١٩٨]، أي: لهدايته إياكم.

الثالث: معنى على، نحو: "كن كما أنت"، أي ثابتاً على ما أنت عليه.

الرابع: التوكيد، وهي الزائدة في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى آية: ١١]. والكاف قد تأتي اسماً، بمعنى: مثل، كقول المتنبي:

وما قَتَلَ الأحرارَ كالعفوِ عنهم

ومَنْ لك بالحرِّ الذي يحفظُ اليدا

ومن العلماء من خص ورودها اسماً بضرورة الشعر، ومنهم من أجازها في الشعر والنثر كأبي علي الفارسي، وابن مالك، وغيرهما.

"التاء": وتختص "التاء" باسم الجلالة، نحو: "تالله".

ويجوز دخول التاء أيضاً على "الرحمن، ورب"، غير أن "الرب" يستعمل مضافاً إلى الكعبة، أو لياء المتكلم، فيقال: "تالرحمن، وترب الكعبة، أو تربى"، وذلك نادراً في الاستعمال.

ولا بد من أن يعلق بالفعل أو شبهه حرف الجر الذي يربطه بالاسم المجرور به، وذلك المتعلق قد يكون مذكورا، نحو: "جئت إلى الفندق"، أو مقدرا، نحو: "رأيت الذي على الماء".

وحرف الجر يعلق بالفعل أو شبهه كما رأيت، ويعلق أيضا باسم الفعل، نحو: "أفّ للكسالى"، أو باسم مؤول بما يشبه الفعل، نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام آية: ٣]، أي: وهو المعبود، ونحو: "زيد ليث" في كل موقعه، أي: شجاع، والمتعلق قد يحذف، وحذفه على نوعين:

(أ) جائز: وهو ما دل على دليل، كقولنا: "إلى البيت"، جوابا لمن سألك، "إلى أين ذهبت".

(ب) واجب: في ما دل على وجود مطلق، نحو: "محمد في مدرسته"، أي موجود وحكم الظرف في هذا الباب كحكم حرف الجر. ولا متعلق لحرف الجر إذا كان زائدا، نحو: "ما جاءنا من أحد"، أو شبهها بالزائد، وهو "رب وخلا، وعدا، وحاشا"، نحو: "رب مدرس حكيم لقيته". ويجوز حذف حرف الجر قبل "أن"، نحو: "بشرته أنه من الناجحين"، أي: بأنه، وقبل "أن" المصدرية، نحو: "عجز أن يفعل هذا الأمر"، أي: عن أن يفعله.

ويجوز حذف الجار قبل "أن"، وأن "إذا أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس لم يجز حذفه فلا يقال: "رجع اللص أن يسرق"؛ لأنه يحتمل أن يكون المحذوف "إلى"، فيكون المعنى: "رجع إلى السرقة"، أو "عن" فيكون المعنى "رجع عن السرقة" فلا يفهم السامع ما هو المراد، ولذلك يتعين ذكر الحرف هنا.

ويجوز حذف الجر قياسا في ما عطف على مجرور بمثل الحرف المحذوف، نحو:

"لزيد دار وعمرو بستان"، أو وقع بعد همزة الاستفهام مسبقا بمثله، نحو إذا قيل:
 "مررت بمحمد"، فتقول: "أحمد الطيب" أي: أبعمد، أو بعد إن الشرطية، أو
 بعد إن الشرطية، نحو: "إذهب بمن شئت إن زيد وإن عمرو"، أي: إن يزيد.

وقد يحذف حرف الجر سماعا، فينصب المجرور بعد حذفه تشبيها له بالمفعول
 به، ويسمى المنصوب بنزع الخافض، كقول الشاعر:

تَمَرُونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ
 أي: تمرّون بالديار.

وقد تزداد "ما" بعد "من، وعن، والباء" فيبقى ما بعدهن مجرورا.
 وتزداد بعد "رب، والكاف" فتكفهما عن العمل، وتخلان عن الجمل الفعلية،
 والاسمية، نحو: "ربما قابلتك"، و "أنا متفوق كما أخوك متفوق".
 وقد تحذف "رب" بعد الواو، ويبقى عملها، نحو: "وليل كَمَوْجِ البحرِ أرخى
 سُدُولَهُ".

وتقع "الكاف" اسما بمعنى "مثل"، نحو: "وما قتل الأحرار كالعفو عنهم".
 وكذلك "عن" بمعنى "جانب" إذا سبقت بـ "من"، نحو: "مر من عن يميني"،
 و "على" بمعنى "فوق"، إذا سبقت بـ "من"، نحو: "سقط من على السفينة"، فتكون
 كل واحدة منهن مضافة إلى ما بعدها كسائر الأسماء.

وتنقسم حروف الجر من حيث الأصلة والزيادة إلى ثلاثة أقسام:

الأولى: حرف جر أصلي، وهو ما يدل على معناه، ويحتاج إلى متعلق، نحو:
 "الأمر لله".

الثانية: حرف جر زائد، وهو ما لا يدل على معناه، ولا يحتاج إلى متعلق، نحو: "ما ربك بغافل".

الثالثة: حرف جر شبيه بالزائد: وهو ما يدل على معناه ولا يحتاج إلى متعلق، نحو: "رب إشارة أبلغ من عبارة".

والمتعلق هو ما يرتبط به الجار والمجرور، وكذا الظرف ارتباطاً معنوياً، نحو: "تمسك بالأدب، وكن وقوراً أمام رؤسائك".

قال ابن هشام: والحروف الجارة عشرون حرفاً؛ أسقطت منها سبعة، وهى: خلال، وعدا، وحاشا، ولعل، ومتى، وكى، ولولا. وإنما أسقطت منها الثلاثة الأولى؛ لأنى ذكرتها في الاستثناء، فاستغنيت بذلك عن إعادتها. ولعلل: حرف ترجٍ وجر وشبيه بالزائد.

و "لعل" حرف جر في لغة عقيل، ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقول الآخر:

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا

بِشْيءٍ أَنْ أَمْكُكُمْ شَرِيحُ

فأبي المغوار، ولفظ الجلالة "الله" مبتدآن مرفوعان محلا مجروران لفظا بحرف الجر الشبيه بالزائد، خبرهما: قريب، وفضلكم.

وقد روي علي لغة عقيل في "لام" لعل الأخيرة الفتح، والكسر.

ورُوي أيضا حذف اللام الأولى؛ فتقول: عل "بفتح اللام وكسرها" ففي لعل لغتان إجمالا:

(أ) إثبات اللام الأولى مع فتح اللام الأخيرة، أو كسرها.

(ب) حذف اللام الأولى مع فتح اللام الأخيرة، أو كسرها.

"لولا" حرف جر أم لا: مذهب سيبويه: أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا الضمير؛ فتقول: "لو لاي، ولولاك، ولولاه"، "فالياء، والكاف، والهاء" عند سيبويه مجرورات بـ"لولا"، وبذلك يكون لهذه الضمائر على مذهب سيبويه محلان:

(أ) في محل جر بـ"لولا".

(ب) في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

وزعم الأخفش والكوفيون: أنها ليست من حروف الجر، وأن الضمائر المتصلة بها في نحو: "لولاي، ولولاك، ولولاه" في محل رفع مبتدأ، ووضع ضمير الجر المتصل "الياء، والكاف، والهاء" موضع ضمير الرفع؛ لأن الأصل أن يقال: "لولا أنا"، و"لولا أنت"، و"لولا هو"، ولم تعمل لولا في الضمائر المتصلة شيئا، كما أنها لم تعمل في الاسم الظاهر، نحو: "لولا زيد لأتيتك"، برفع "زيد" على أنه مبتدأ، وبذلك يكون لهذه الضمائر على مذهب الأخفش، والكوفيين محل واحد، هو الرفع بالابتداء.

وزعم المبرد: أن هذا التركيب "لولاي، لولاك، لولاه" لم يرد من لسان العرب، وكلامه محجوج بثبوت ذلك عن العرب.

فائدة:

(أ) تقدم الكلام على "خلا، وحشا، وعدا" في الاستثناء، وقلنا: أنها تستعمل أفعالا فينصب ما بعدها، وتستعمل حروف جر؛ فيجر ما بعدها، نحو: "جاء الطلاب عدا طالبٍ منهم، وخلا طالب، وحاشا طالبٍ".

(ب) تكون "كي" حرف جر في ثلاثة مواضع، وهي:

إذا دخلت "كي" على "ما" الاستفهامية، نحو: "كيه؟": "أي: له؟" فمها الاستفهامية: مجرورة بـ"كي"، وحذفت ألف "ما" الاستفهامية، لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت.

إذا دخلت على "أن" المصدرية، نحو: "جئت كي أن أتعلم". فالمصدر المؤول "أن أتعلم" في محل جر بحرف الجر "كي". فإن لم تقع بعدها "أن" المصدرية، ولم تسبق "كي" بحرف الجر اللام، نحو: "جئت كي أتعلم"، فلها وجهان:

أحدهما: أن تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع بعدها، واللام مقدرة، والتقدير: "جئت لكي أتعلم"، وحملها على هذا الوجه أولى؛ لأنه الأكثر في الاستعمال، ولذلك إذا سبقت "كي" باللام كانت مصدرية، كما في المثال السابق، وهذا هو الأكثر استعمالا.

الثانية: أن تكون حرف جر دال على التعليل، ويون الفعل بعدها منصوبا، بـ"أن" المصدرية مقدرة.

(ت) إذا دخلت على "ما" المصدرية، كما في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

(ث) من حروف الخفض، حروف القسم، وهي ثلاثة أحرف:

الأول: "الواو": وهي لا تدخل إلا على الاسم الظاهر، نحو: "والله"، ونحو: ﴿وَالطُّورِ ۝ وَكُتِبَ مَسْطُورٍ ۝﴾ [سورة الطور آية: ١ - ٢]، ونحو: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ ۝﴾ [سورة التين آية: ١ - ٢].

الثاني: "الباء": ولا تختص لفظ دون لفظ، بل تدخل على الاسم الظاهر، نحو: "والله لا اجتهدن"، وعلى الضمير، نحو: "بك لأضربن الكسول".

الثالث: "التاء": ولا تدخل إلا على لفظ الجلالة، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [سورة الأنبياء آية: ٥٧].

معاني حروف الجر: لكل حرف من حروف الجر معنى، ومعاني هذه الحروف على هذا النحو:

- (أ) "من": تكون لابتداء الغاية، نحو: "مشيت من القرية".
- وتكون للتبعية، نحو: "أنفقت من الدنانير".
- وتكون لبيان الجنس، نحو: "عندي قميص من صوف".
- وتكون للتعليل، نحو: "جرى من المطر".
- وتكون للبدل، نحو: "أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة" أي: بدل الآخرة.
- وتكون للتأكيد، نحو: "ما جاءنا من طيب"، وتكون هنا زائدة لفظاً، وشرطها أن يكون مجرورها نكرة، وأن يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام كما في المثال السابق.

- وتكون للفصل، نحو: "عرفت الصحيح من الخطأ".

- وتكون "من" بمعنى "في"، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [سورة الجمعة آية: ٩]، أي: في يوم الجمعة.

- وتكون "من" بمعنى "إلى"، نحو: "ابتعدت منه" أي: إليه.

- وتكون "من" بمعنى "الباء"، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [سورة الشورى آية: ٤٥]، أي: به.

ب) "عن" تكون للمجازاة، نحو: "خرجت عن المدينة".

- وتكون لبدل، نحو: "قم عنى بهذا السفر"، أي: سافر أنت مكاني.

- وتكون للتعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [سورة التوبة آية: ١١٤]، أي: من أجل موعدة.

- وتكون بمعنى "بعد"، نحو: "عن قريب أقابلك".

- وتكون "عن" بمعنى "على"، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [سورة محمد آية: ٣٨]، أي: عليها.

- وتكون "عن" بمعنى "من"، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة الشورى آية: ٢٥]، أي: منهم.

ت) "على" تكون للاستعلاء "حسا"، نحو: ﴿وَعَلَى الْفُلْكِ تَحْمَلُونِ﴾ [سورة المؤمنون آية: ٢٢].

- وتكون للمعنى، نحو: ﴿وَتُفْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾

[سورة الرعد آية: ٤].

- وتكون للمصاحبة، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ [سورة الرعد آية: ٦]، أي: مع ظلمهم.

- وتكون للتعليل، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُم﴾ [سورة البقرة آية: ١٨٥]، أي: لهدايته إياكم.

- وتكون للظرفية، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [سورة القصص آية: ١٥].

- وتكون للاستدراك، نحو: "فلان منكوب على أنه لا ييأس من رحمة الله".
 - وتكون "على" بمعنى "عن"، نحو: "رضيت عليه"، أي: عنه. وإذا كانت على الاستدراك كانت كحرف الجر الشبيه بالزائد لا متعلق له.
 - وتكون "على" بمعنى "إلياء"، نحو: "رمى على القوس"، أي: رميت مستعينا بها.

(ث) "في" وتكون للظرفية، نحو: "الماء في الإناء". وهنا الظرفية "حقيقة".

- وتكون للظرفية "مجازا"، نحو: "نظرت في الموضوع".

- وتكون للتعليل، نحو: "مات الرجل في حمار"، أي: بسبب حمار.

- وتكون للمصاحبة، نحو: "عاد الملك في حاشيته".

- وتكون للمقايضة، نحو: "ما ذنبنا في عفوك إلا هفوة"، أي: بالقياس إليه.

- وقد تكون في "في" بمعنى "إلى"، نحو: "فردوا أيديهم في أفواههم"، أي: إليها.

- وقد تكون "في" بمعنى "الباء"، نحو: "هو بصير في المسألة"، أي: بها.
- وقد تكون "في" بمعنى "على"، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه آية: ٧١]، أي: عليها.

(ج) "الباء" تكون للإلصاق، نحو: "أمسكت بذراعه".

- وتكون للاستعانة، نحو: "رسمت بالريشة".
- وتكون للتهديد، نحو: "ذهبت بعلي".
- وتكون للتعليل، نحو: "مات بعمله".
- وتكون للمصاحبة، نحو: "بعتك الفرس بسراجها".
- وتكون للظرفية، نحو: "أقمت بالفندق".
- وتكون للبدل، نحو: ﴿أَلَيْسَ بِالْيَسِينِ﴾ [سورة المائدة آية: ٤٥].
- وتكون للمقابلة، نحو: "بعتك الفرس بالغل"، أي: في مقابلتها.
- وتكون للقسم، وهي: أصل حروفه، ويجوز ذكر فعل القسم معها خلافا لأخواتها، نحو: "اقسم بالله".
- وتكون للتأكيد، وهي الزائدة لفظاً، نحو: "كفي بالله شهيداً".
- وقد تكون "الباء" بمعنى "من"، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان آية: ٦]، أي: منها.
- وقد تكون "الباء" بمعنى "عن"، نحو: ﴿فَسَقَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان آية: ٥٩]، أي: عنه.

- وقد تكون الباء بمعنى "على"، نحو: ﴿إِنْ تَأْمَنَّهُ بَقِنطَارٍ يُؤَدِّمَهُ إِلَيْكَ﴾ [سورة آل عمران آية: ٧٥]، أي: على قنطار.

(ح) "إلى" تكون لانتهااء الغاية، نحو: "ذهبت إلى المدينة".

- وتكون للمصاحبة، نحو: "جلست إلى الصديق

- وتكون بمعنى "عند"، وتسمى المبينة؛ لأنها تبين أن مصحوبها فاعل لما قبلها، وذلك ما يفيد حبا، أو بغضا من أفعال تعجب أو تفضيل، نحو: "ما أبغض الشرير إلي".

- وقد تكون "إلى" بمعنى "في"، نحو: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة النساء آية: ٨٧]، أي: فيه.

(خ) "حتى" تكون لانتهااء الغاية، إلا أن الغالب ألا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، نحو: "سرت حتى القدس"، أي: سرت إليها ولم أدخلها. وقد يدخل إن كان هناك قرينة تدل على ذلك، نحو: "بذلت مالي حتى آخر درهم لي في سبيل بلدي".

(د) "الكاف" تكون للتشبيه، وهو الأصل في معانيها، نحو: "علي كالقمر".

- وتكون للتعليل، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [سورة البقرة آية: ١٩٨]، أي: لهدايته إياكم.

- وتكون للتوكيد، وهي الزائدة في الإعراب، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى آية: ١١]، أي: ليس مثله.

- وتكون للتمثيل بها لا مثيل له، كما إذا قيل: "إن من الحروف ما لا يقبل

الحركة كالألِف، ويقال لها: "كاف الاستقصاء".

- وتكون "الكاف" بمعنى "على"، نحو: "كن كما أنت" أي: ثابتاً على ما أنت عليه.

(ذ) "اللام" تكون للملك، نحو: "الهدية لمحمد".

- وتكون لشبه الملك، وتسمى لام الاختصاص، ولام الاستحقاق، نحو: "الحمد للرحمن".

- وتكون للتعليل، نحو: "جريت للخوف".

- وتكون للعاقبة، نحو: "لدوا للموت وابنوا للخراب".

- وتكون للتعديّة، وهي الواقعة بعد أفعل تعجب، أو تفضيل لتبين أن ما بعدها مفعول لما قبلها، نحو: "ما أجمع محمداً للمال".

- وتكون للتبليغ، نحو: "قلت للرجل".

- وتكون للتقوية، نحو: "هو فعال لما يريد".

- وتكون للتعجب، نحو: "لله دره رجلاً".

- وتكون لانتهاء الغاية، نحو: ﴿كُلُّ مُجْرِيٍّ لَّأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [سورة فاطر

آية: ١٣].

- وتكون للاستغاثة، نحو: "يا لقومي"، وتستعمل هنا مفتوحة مع المستغاث.

- وتكون للوقت، وتسمى لام الوقت، ولام التاريخ، نحو: "كتبته لغرة

شهر كذا"، أي: عند غرته.

- وتكون "اللام" بمعنى "على"، نحو: ﴿تَحْزِرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [سورة الإسراء آية: ١٠٧]، أي: على الأذقان.

(ر) "الواو - والتاء" تكونان للقسام، نحو: "والله لأكيدن أصنامكم"، و﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [سورة الأنبياء آية: ٥٧].

(ز) "مذ - ومنذ" تكونان بمعنى "من" لابتداء الغاية، إن كان الزمان ماضياً، نحو: "ما قابلتك مذ أو منذ أسبوعين".

ويكونا "مذ - ومنذ" بمعنى "في" للظرفية، إن كان الزمان حاضراً، نحو: "ما رأيته مذ، أو منذ أسبوعنا".

ويكونا بمعنى "من، وإلى" معا، إذا كان مجرورهما نكرة معدودة، نحو: "ما رأيته مذ ثلاثة شهور"، أي: من بداءتها إلى نهايتها.

(س) "رب" وتكون للتقليل والتكثير.

(ش) "كي" حرف جر للتعليل بمعنى اللام، نحو: "جئت كي أزورك"، أي: لزيارتك.

obeikandi.com

باب الالامات

وعدها ثلاثون لاما، وهي: لام الصفة، لام الأمر، ولام الخبر، ولام كي، ولام الجحود، ولام الاستغاثة، ولام النداء، ولام التعجب، ولام في موضع إلا، ولام القسم، ولام الوعيد، ولام التأكيد، ولام الشرط، ولام المدح، ولام الذم، ولام جواب القسم، ولام في موضع عن، ولام في موضع على، ولام في موضع إلى، ولام في موضع أن، ولام في موضع الفاء، ولام الطرح، ولام جواب لولا، ولام الاستفهام، ولام جواب الاستفهام، ولام النسخ، ولام التعريف، ولام الإقحام، ولام العماد، ولام التخليط، ولام منقولة.

(أ) لام الصفة، نحو قولهم: لمحمد، لعمر، لزيد، وهي دائما مكسورة إذا وقعت على الاسم الظاهر. أما إذا وقعت على الاسم المكنى كانت لام الصفة مفتوحة، كقولنا: "له، لهما، لك، لكما، لكم".

(ب) لام الأمر، نحو قولنا: "ليخرج محمد، ليذهب زيد". ويؤمر به الغالب، ولا يكون ذلك للشاهد، وربما تكون للشاهد، نحو قول رسول الله ﷺ: «لتأخذوا مصافكم». ولام الأمر دائما مكسورة إذا كانت في ابتداء الكلام، فإن تقدمها: "واو، أو فاء" كانت ساكنة، نحو: "ولياخذ محمد" أو "فليأخذ محمد". وربما تكسر اللام مع الواو والفاء، نحو: "فلينام المريض".

(ت) لام الخبر، وهي لام التحقيق، نحو: "إن محمدا لمسافر"؛ و"إن أيوب لأواب"، ولام الخبر مفتوحة دائما. ولام الخبر من خصائصها إذا دخلت على خبر "إن" كسرت ألف "إن"، وإن توسطت "إن" الكلام ولم تجئ في خبرها اللام فتحت الألف، نحو إذا بدأت بـ"إن"، فتقول: "إن محمدا

رسول الله"، و "إنك مغادر". وإذا توسطت، قلنا: "أشهد أن محمدا رسول الله"، فتلاحظ فتح "أن" لتوسطها الكلام.

(ث) لام كي، نحو قولنا: "سافرت لأرى معرض الكتاب"؛ وهذه اللام مكسورة دائما، ومعناه: "لكي" أرى معرض الكتاب.

(ج) لام الجحود، نحو قولنا: "ما كان إبراهيم ليصنع ذلك"، واللام مكسورة دائما، ومعنى الجحود: إدخال حرف الجحد على الكلام.

(ح) لام النداء، نحو قولنا: "يا محمد أخرجنا من الضلال"، ولام النداء مفتوحة دائما.

(خ) لام الاستغاثة، نحو قولنا: "يا لعبد الله لأمر واقع وقع فاستغثت"، ولام الاستغاثة مكسورة دائما.

(د) لام النداء، نحو قولنا: "لتأتي محمد"، بمعنى: تعالى يا محمد، ولام النداء مكسورة دائما.

(ذ) لام التعجب، نحو قولنا: "لظرف محمد"، أي: ما أظرف محمد، و "لكرم زيد"، أي: ما أكرم زيد. ولام التعجب مفتوحة دائما.

(ر) اللام التي في موضع إلا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف آية: ١٠٢]، أي: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين.

(ز) لام القسم، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة المائدة آية: ٨٢]، معناه: والله لتبلون ولتجدن، ونحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الحجر آية: ٧٢].

(س) لام الوعيد، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة العنكبوت آية: ٦٦].

(ش) لام التوكيد، ولها شرط: أن يسبق لام التوكيد، لام الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ امْرَأَةٍ لِّيَسْجَنَنَّ﴾ [سورة يوسف آية: ٣٢] فنجد أن "لام التوكيد" في "ليسجنن"، سبقها "لام الشرط" في "ولئن". أما إذا لم يسبق لام الشرط "لام التوكيد"، فلا بد "للام التأكيد" أن يسبقها إضمار القسم، كما في قوله تعالى: ﴿لَتَبْلُؤَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٨٦]؛ ومعناه: والله لتبلون.

(ص) لام الشرط، انظر: كلامنا في "لام التوكيد".

(ض) لام جواب القسم، نحو قولنا: "والله إن ذاكرت لتحصل على ما أردت" فنجد أن لام القسم في هذا المثال في الفعل "تحصل".

(ط) اللام التي في موضع "عن"، نحو قولهم: "لقيته كفة لكفة"، أي: كفة عن كفة.

(ظ) لام المدح، نحو قولنا: "يا لك طبيبا ماهرا"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعَمَ الْمُجِيبُونَ﴾ [سورة الصافات آية: ٧٥]، ونلاحظ فتح لام المدح في "لك"، وفي "فلنعلم".

(ع) لام الذم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعَمَ الْمُجِيبُونَ﴾، ونحو: "يا لك رجلا فاشلا"، "ويا لك لك رجلا قبيحا".

(غ) اللام التي في موضع "على"، نحو قوله تعالى: ﴿يَحْزِرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾

[سورة الإسراء آية: ١٠٧]، أي: على الأذقان.

(ف) اللام التي في موضع الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَاكَ فِرْعَوْنَ وَمَلَئَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [سورة يونس آية: ٨٨].

(ق) اللام التي في موضع "إلى"، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [سورة الأعراف آية: ٥٧]، أي: إلى بلد ميت.

(ك) اللام التي في موضع "أن"، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [سورة التوبة آية: ٣١]، أي: إلا أن يعبدوا.

(ل) لام جواب لولا، نحو قولهم: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة فصلت آية: ٤٥]، فنجد أن لام جواب "لولا" في "لقضي".

(م) لام الطرح، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [سورة المطففين آية: ٣]، ومعناه: كالوهم أو وزنوهم، وطرحت اللام في موضع الطرح.

(ن) لام الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [سورة غافر آية: ١٦].

(هـ) لام جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَإِذَا مَا مِثْلُ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾ [سورة مريم آية: ٦٦].

(و) لام النسخ، نحو اللام في: "لحم، لحن، لم، ألما، وما أشبه ذلك مما لا يجوز إسقاطه.

لام التعريف، نحو اللام في: "الرجل، الفرس، الحائط، الدكان"، ولام التعريف تدخل مع الألف على الاسم منكورًا؛ فيكون معرفة لأن قولهم: "رجل، فرس، حائط، دكان" هي مناكير. وإذا قلت "الرجل، الفارس، الحائط، الدكان" صارت معارف بإدخال الألف واللام.

(ي) لام الإقحام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾ [سورة الفرقان آية: ٤٢].

- لام العمد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة النمل آية: ٥٢]، وكل ما كان من نحوه.

- لام التغليظ، نحو: "لتضربن زيدا"، و"لتهلكن عمرا".

- اللام النقولة، نحو قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [سورة الحج آية: ١٣]، ومعناه: يدعو لمن ضره أقرب من نفعه.

- لام الابتداء، نحو: "لعبد الله أفضل من زيد".

obeikandi.com

باب الإضافة

الإضافة نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجر، توجب جر الثاني أبداً، ويسمى الأول مضافاً، والثاني مضافاً إليه، فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جر مقدر، وعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجر المقدر بينهما على الصحيح.

وحرف الجر المقدر يكون كثيراً "من" إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: "طبق بلاستيك" فحرف الجر المقدر هنا "من". وفيما سوى ذلك يكون "اللام" في ما سوى ذلك، نحو: "موبيل محمد"، فحرف الجر المقدر هنا "أل"، حيث يمكنك أن تقول: "موبيل لمحمد".

الإضافة قسمان:

الأول: إضافة معنوية: وهي ما أفادت المضاف "تعريفاً"، إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: "هذا قلم محمد". و"تخصيصاً" إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: "هذا كتاب بلاغة".

الثاني: إضافة لفظية: وهي ما لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، ولا يعتبر فيها تقدير حرف الجر، وإنما يكون الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين، أو نوني التشية والجمع، وذلك إذا كان المضاف "صفة" مضافة إلى فاعلها أو مفعولها، نحو: "هذا مستحق الثناء، وحسن الخلق، ومعمور الدار".

حكم المضاف:

أ) أن يجرد من التنوين، ونوني التشية، والجمع، وما ألحق بهما، نحو:

"هذا كتاب البلاغة، وقرأت كتابي الأستاذ، وجاء طالبو العلم، ومرشدوك أولو الفضل عليك".

ب) وأن يجرد من "أل" إذا كانت الإضافة معنوية. وأما إذا كانت الإضافة لفظية فيجوز دخول "أل" على المضاف، بشرط أن يكون مثنى، أو جمع مذكر سالم، أو مضافاً إلى ما فيه "أل"، أو مضافاً إلى اسم مضاف إلى ما فيه "أل"، نحو: "جاء المكرم سعد"، و "المكرم سعيد"، والدارس البلاغة، والدارس كتاب النحو.

حكم المضاف في الإضافة اللفظية:

أ) أن يكون وصفاً والأعلى زمان الحال أو الاستقبال.

ب) أن يضاف إلى معموله، أي: إلى فاعله، أو مفعوله في المعنى.

والمراد بالوصف هنا: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، نحو: "هذا عادل الشريف، وشريف الطباع، وهذا مطلوب الجنود، وهؤلاء قهارو الأعداء".

والمضاف في هذه الإضافة يستمر نكرة، ولو أضيف إلى معرفة، ولذلك جاز وصف النكرة به، نحو: "هذا عارض ممطرنا".

وإذا كان الوصف بمعنى الماضي، نحو: "بارئ الوجود"، أو بمعنى الاستمرار، نحو: "حامي العشيرة"، أو كان لا يراد به معنى الفعل، نحو: "كاتب القاضي"، و "مملوك الأمير" كانت الإضافة معنوية.

ما يلزم الإضافة من الأسماء: الإضافة إلى المفرد، الإضافة إلى الجملة.

أولاً: الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المفرد، نوعان:

(أ) ما لا يجوز قطعه عن الإضافة مطلقاً، وهو: "عند، ولدي، ولدن، وبين، ووسط،" هي ظرف "وشبه، ومثيل، ونظير، وقاب، وكلا، وكلتا، وسوى، وغير، وذو، وذوات، وذووا، وذوات، وأولوا، وأولات، وقصارى، وحمادي، وسبحان، ومعاذ، ووحد، وسائر، وأوتى، ولبيك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، ولعمر، و"هي غير ظروف".

(ب) ما يجوز قطعه عن الإضافة "لفظاً" لا معنى، وهو: "أول، ودون، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وقدام، وخلف، ووراء، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، وقبل، وبعد، ومع" وهي ظروف"، وكل، وبعض، وغير، وجميع، وحسب، وأي "وهي غير ظروف".

أما: "كل، وبعض، وجميع، ومع، وأي"، فيجوز أن تقطع عن الإضافة "لفظاً" فيكون المضاف إليه منوياً، وتعرب منونة، نحو: "كل يموت"، أي: كل أحد، و "فضلنا بعضهم على بعض"، أي: على بعضهم، و "جاء القوم جميعاً"، و "ذهبوا معاً"، أي: مع بعضهم، و "أيا تكرم أكرم"، أي: أي رجل.

و "قبل، وبعد، ودون، وأول"، والجهات الست، وحسب، وغير.

وما دل من هذه الأسماء على المغايرة، ك "غير، وسوى"، أو على المماثلة، ك "مثل، وشبه، ونظير" لا يتصرف بإضافته إلى المعرفة لتوغله في الإبهام. ولذلك صح أن تنعت به النكرة، نحو: "رأيت رجلاً غير سعى"، و "مررت بامرأة مثل سعاد".

ثانيًا: الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجملة: وهي: "إذ، وحيث، وإذا، ولما، ومذ، ومنذ".

ف"إذا، وحيث" تضافان إلى الجمل الفعلية والاسمية على تأويلها بالمصدر، نحو: "جئت إذ جاء محمد"، و"ذهبت إذ القوم لاهون"، و"جلست حيث جلس أخوك"، و"وانزل حيث صديقك نازل".

"وإذا، ولما" تضافان إلى الجمل الفعلية، ولا تستعمل الثانية منهما إلا مع الماضي، نحو: "إذا زارني أكرمتك"، و"لما تكلم الأستاذ أصغينا".

و"مذ، ومنذ" إذا كانت ظرفين تضافان إلى الجمل الفعلية والاسمية، نحو: "ما رأيته مذ سافر القوم"، و"ما اجتمعنا منذ غاب رفقاؤنا".

وإذا وقع بعدهما اسم مفرد تقطعان عن الإضافة، ويرفع لمفرد بعدهما خبرا عنهما، فتقول: "ما رأيته مذ يومان"، أو يجز بهما باعتبارهما حرفي جر.

والمبهم المتصرف من ظروف الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، نحو: "زرتك يوم جاء أخوك"، و"أقبلت حين القوم منصرفون".

ولما كانت هذه الظروف تضاف إلى الجملة جوازا صح فيها الإعراب والبناء، فإذا بنيت كان بناؤها على الفتح للمناسبة بين حركة البناء وحركة الإعراب، غير أنه يختار بناء الظرف المضاف إلى الجملة الفعلية المصدرة بفعل مبني، كما في قوله: "على حين عاتبت المشيب على الصبا".

ويختار إعراب الظرف المضاف إلى الجملة المصدرة باسم، أو فعل مُعرب، نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة آية: ١١٩]، و"جاء الأمير

على حين يكتب الوزير استقالته".

لولا من حروف الجر: مذهب سيبويه: أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا الضمير، فتقول: "لولاي، لولاك، لولاه"، ف"الياء، والكاف، والهاء" عند سيبويه مجرورات بـ"لولا"، وبذلك يكون لهذه الضمائر عند سيبويه محلان:

(أ) في محل جر بـ"لولا".

(ب) في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

الحروف التي تجر الظاهر، والمضمر سبعة، هي: "من، إلى، عن، على، في، الباء، اللام"، فتقول: "اشتريت من محمد ومنك"، و"سافرت إلى محمد وإليك".

حكم إضافة اسم إلى ما اتحد به في المعنى: معلوم أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، ولهذا فلا بد أن يكون المضاف إلى غير المضاف؛ لأن الشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، وعلى ذلك فلا يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى.

وإن ورد في كلام العرب ما ظاهره إضافة الاسم إلى مرادفه وجب تأويله، كقولهم: "محمد" واللقب "طائر" في هذا المثال شيء واحد فيؤول مثل هذا على أن المراد بـ"محمد" المسمى، والمراد بـ"الطائر" الاسم، فكأنه قال: "جاء في مسمى "طائر"، أي: مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين، كيوم الجمعة، أي: هذا مسمى الجمعة، فالأول يكون هو المسمى، والثاني يكون الاسم.

أهمية حرف الجر الزائد: تأكيد وتقوية المعنى العام في الجملة كلها، فهو بمثابة

تكرار الجملة. والمجرور بحرف الجر الزائد يكون مجرورا لفظا، أما محلا فقد يكون مرفوعا على الابتداء، نحو: "هل من مزيد". ف"مزيد" مبتدأ مرفوع محلا مجرور لفظا، والخبر محذوف تقديره لديكم.

وقد يكون محله النصب، نحو: "ليس الطالب بمريض"، ف"مريض" خبر ليس مجرور لفظا منصوب محلا.

باب التعجب

التعجب حالة قلبية منشؤها استعظام فعل ظاهر المزية بزيادة فيه حقي سببها، وله سماعا صيغ كثيرة، وهي:

أ) قياسية، نحو: ما أفعله، وما أفعل به، نحو: "ما أجمل الكتاب"، و "ما أكرم قریش".

والصيغة الأولى: "أفعل" هي فعل ماضي، و "ما" التي قبله نكرة تامة بمعنى شيء وهي مبتدأ، والفعل مع فاعله المستتر فيه وجوبا على خلاف الأصل خبرها، والتقدير في قولك: "ما أجمل الكتاب"، شيء جعل الكتاب جميلا.

أما الصيغة الثانية: "أفعل به"، فهي على صيغة الأمر وليست بفعل أمر، يليها المتعجب منه مجرورا بالياء الزائدة لفظا مرفوعا بالفاعلية محلا، ومدلول كلتا الصيغتين واحد في إنشاء التعجب.

ب) سماعية، نحو: "سبحان الله"، "لله دره فارسا"، والاستفهام المقصود منه التعجب، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨]

مثال للإعراب: ما أحسن زيدا!

ما: اسم تعجب في محل رفع مبتدأ.

أحسن: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا، تقديره "هو" يعود إلى "ما"، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "ما".

زيدا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومعنى هذه الصيغة: شيء أحسن زيدا، أي: جعله حسنا.

رأي سيبويه في "ما" التعجبية: يرى أنها نكرة تامة، بمعنى شيء.

والنكرة التامة، هي: التي لا تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة لها.

وعلى هذا الرأي تكون "ما" مبتدأ، والجملة بعدها خبر عنها. والمعنى: شيء

أحسن زيدا، أي: جعله حسنا.

فعلا التعجب: كاسم التفضيل لا يصاغان إلا من فعل ثلاثي مثبت، متصرف،

والمتصرف: ما جاء منه الماضي والمضارع والأمر وغيره الجامد، كـ "عسى، ليس،

هب، تعلم".

وأن يكون الفعل معلوم تام، قابل للتفاوت، والتفاوت: النقصان والزيادة،

بخلاف نحو "فتى، مات"، فإنهما غير قابلين للتفاوت والمفاضلة، أي: لا يختلفان ما

يتصف بهما، بخلاف العدل مثلا، فليس في الناس بدرجة واحدة، بل يتفاوت زيادة

ونقصا بين طبقات العالم.

وللمفاضلة، ولا تأتي الصفة منه على وزن "أفعل"، ولا تبنى هاتان الصيغتان

من غير الفعل إلا شذوذا، كقولهم: "ما أرجله" فقد بنوه من الرجولية ولا فعل لها.

ولا من غير الثلاثي المجرد.

ولا تبنى هاتان الصيغتان من فعل منفي لثلاثي يلبس المنفي بالمثبت، ولا من

فعل جامد؛ لأنه لا يخرج عن صيغته، ولا من فعل مجهول خشية التباس الفاعلية

بالمفعول. كما إذا قلت: "ما اضر زيدا" تعجبا من مضروبته. فإنه يلبس بكونه من

الضارية، فإن كان الفعل لم يرد إلى مجهولا، نحو: "عُني بالأمر" جاز التعجب به

على الأصح، فتقول: "ما أعناه بأمرى". ولا يجوز بناؤها من الأفعال، نحو: "عني بالأمر" جاز التعجب به على الأصح، فتقول: "ما أعناه بأمرى"، ولا يجوز بناؤها من الأفعال الناقصة؛ لأنه لا يمكن تطرقها إلى نصب المفعول به، ولا مما يقبل المفاضلة، نحو: "مات" إذ لا مزية في الموت لواحد على آخر حتى يتعجب منه، إلا أن أريد وصف زائد عليه، نحو: "ما أفجع موته"، و "أفجع بموته"، فيصح التعجب من الذي لا يتفاوت معناه، ولا مما تأتي الصفة المشبهة منه على وزن أفعل.

وإذا أريد التعجب مما لم يستوف الشروط يؤتى بمصدره منصوبا بعد: "ما أشد"، أو "ما أكثر". ونحوهما، أو مجرورا بالباء الزائدة، بعد "أشدد"، أو "أكثر"، ونحوهما، نحو: "ما أشد اجتهد سليم"، و "أعظم بتقدم الصناعات بمصر".

فعلية صيغتي التعجب: استدل على فعلية "ما أفعل" بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم، نحو: "ما أفقرني إلى عفو الله". واستدل على فعلية "أفعل" بدخول نون التوكيد عليه، كقول الشاعر:

ومستبدل من بعد غضبى صريمة

فأحر به من طول فقر وأحريا

فقد أكد الشاعر صيغة التعجب بالنون الخفيفة، ثم أبدل النون ألفا في الوقف، والأصل: "وأحرين". ومعلوم أن نون الوقاية، ونون التوكيد تختصان بالأفعال.

حذف المتعجب منه: يجوز حذف المتعجب منه في كلا صيغتي التعجب "ما أفعله، وأفعل به" بشرط أن يدل عليه دليل، ومثال الحذف في صيغة "ما أفعله"، قول الشاعر:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرًا

بكاء على عمرو وما كان أصبرًا

فحذف الشاعر المتعجب منه، وهو الضمير، والتقدير: وما كان أصبرها؛ وقد جاز حذفه لدلالة ما قبله عليه، وهو: "أم عمرو".

ومثال حذف صيغة "أفعل به"، قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [سورة مريم آية: ٣٨]، والتقدير: وأبصرهم، فحذف المتعجب منه "بهم"؛ لدلالة ما قبله عليه؛ وذلك لأن "أبصر" معطوف على "أسمع بهم"، وقد ذكر المتعجب منه؛ ولذلك يرى جماعة من النحاة أنه يكثر حذف المتعجب منه في صيغة "أفعل به" إذا كان معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه، كما في الآية السابقة.

ولا يجوز تقديم "معمول" فعلي التعجب عليهما، ولا يفصل بين فعل التعجب منه إلا بالظرف، أو المجرور بالحرف بشرط أن يتعلق بفعل التعجب، أو النداء، نحو: "ما أجمل ليلة التم البدر".

ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب، ومعموله بأجنبي: غير متعلق بفعل التعجب، ولا صلة له به، بل يجب الوصل بينهما. ففي قولنا: "ما أحسن معطيك الدرهم!"، و "ما أحسن مارا بزيدا!"، ولا يجوز أن تقول فيها: "ما أحسن الدرهم معطيك"، ولا: "ما أحسن بزيدا مارا"؛ وذلك لأن الفاصل أجنبي غير متعلق بفعل التعجب، ف"الدرهم" متعلق بـ"معطيك"، فهو مفعول ثان له، ولا علاقة له بفعل التعجب، وكذلك الجار والمجرور "بزيدا"، متعلق بالفعل "مارا". وفي قولنا: "ما أحسن جالسا عندك"، فعلا تقول: "ما أحسن عندك جالسا" فبالنسبة للظرف "عندك" غير متعلق بالفعل.

أما إذا كان الظرف، أو المجرور غير أجنبي، أي: متعلق بفعل التعجب نفسه، ففي الفصل بينهما خلاف، والمشهور الجواز، خلافاً للأخفش، والمبرد، ومن وافقهما، ونسب منع الفصل إلى سيبويه.

وقوع "كان" بعد فعل التعجب: وتزداد "كان" كثيراً بن "ما" وفعل التعجب، نحو: "ما كان أحفظ عبد الله". وتكثر وقوع "كان" غير زائدة أو ناقصة بعد فعل التعجب، نحو: "ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد"، الاستقبال.

مما سبق يتبين أن الفعل الذي يصاغ منه فعلاً التعجب، له شروط، وهي:

(أ) أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يصاغان من غير الثلاثي المجرد، كـ "دحرج"، انطلق، استخرج".

(ب) أن يكون متصرفاً، فلا يصاغان من فعل جامد، كـ "نعم، بئس، عسى، ليس".

(ت) أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة، فلا يصاغان من نحو: "مات، وفنى، وغرق، وعمي"، ونحوها؛ لأنها غير قابلة للمفاضلة، فالموت واحد، وكذلك الفناء، والغرق، والعمى".

(ث) أن يكون تاماً فلا يصاغان من الفعل الناقص، كـ "كان وأخواتها".

(ج) أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من الفعل المنفي سواء أكان ملازماً للنفي، أم غير ملازم. فمثال الفعل الملازم للنفي "ما عاج فلان بالدواء"، أي: ما انتفع به، فالفعل "عاج" الذي مضارعه "يعيج" ملازم للنفي في أغلب أحيانه، لا يفارقه إلا نادراً.

ومثال غير الملازم للنفي: ما ضربت زيدا. فالفعل "ضربت" يستعمل في النفي، كما في المثال السابق، ويستعمل بغير النفي كثيرا، تقول: "ضربت محمدا".

ح) ألا يكون الوصف منه على وزن أفعال الذي مؤنثه فعلاء، فلا يصاغان على الأفعال الدالة على الألوان، كـ "أبيض" مثلا، ولا من الأفعال الدالة على العيوب، كـ "أعور" مثلا.

خ) أن يكون مبنيًا للمعلوم، فلا يصاغان من الفعل المبني للمجهول، كـ "ضرب"، و "يضرب".

باب الإغراء

هو تنبيه المخاطب على أمر ليلتزمه. وهي كالتحذير في إنه إن وجد عطف، أو تكرار، وجب إضمار ناصبه، أي حذف عامله، فإن لم يوجد عطف، ولا تكرار جاز الإضمار.

ومثال مجاز فيه حذف العامل: "أباك"، فالعامل محذوف جوازا، لعدم العطف، والتكرار، ويجوز إظهار العامل، فتقول: "إلزم أباك".

ومثال ما يجب فيه حذف العامل: "أيك أباك"، ونحو: "أباك والإحسان إليه". فالعامل محذوف وجوبا في المثالين؛ لوجود التكرار في المثال الأول، والعطف في المثال الثاني، والتقدير: "إلزم أباك".

ولزيادة الفائدة: اعلم أن الإغراء يكون كـ "التحذير" بدون "إياك".

والاسم المغري به يكون مفردا، نحو: "الصدق"، ومعطوفا آخر عليه، نحو: "العهد والذمة"، ومكررا، نحو: "الإقدام الإقدام"، "الثبات الثبات".

ويجب حذف الفعل مع العطف، أو التكرار، ويجوز إظهاره في ما سوى ذلك. فيجوز أن تقول: "الخير"، وأن تقول: "افعل الخير"، ويقال: "الصلاة جامعة"، فـ "الصلاة" منصوبة، بتقدير: "احضروا الصلاة"، و "جامعة" منصوب على الحال، ولو صرح بالعامل لجاز.

obeikandi.com

باب أدوات الاستفهام

أدوات الاستفهام نوعان:

الأولى: حروف: "الهمزة"، "وهل"، لا محل لها من الإعراب.

الثانية: أسماء: "من، ما، كيف، كم، أي، متى، أين، أيان، أنى".

والأسماء: "من، ما، كيف، كم، أنى، أي" تعرب حسب موقعها من الجملة:

(أ) "من": للعاقل، مبنية على السكون، نحو: من شرب الماء؟ مبتدأ.

من رأيت في فيلم الليلة؟ مفعول به. مع من جريت؟ اسم مجرور.

(ب) "ما" لغير العاقل، مبنية على السكون، نحو: ما الخبر؟ مبتدأ.

ما لبست؟ مفعول به. بما قررت؟ اسم مجرور.

فائدة: نلاحظ أن "ما" في حالة الجر يحذف ألفها، كما هو في المثال السابق.

(ت) "يف" مبنية على الفتح، وتعرب: خبرا مقدما، إذا تلاها فعل ناقص،

أو معرفة، نحو: "كيف حالك؟" خبر مقدم، وتكون مفعولا به ثانيا لظن

وأخواتها، نحو: "كيف تظن محمدا؟" مفعول به.

وتكون مفعولا مطلقا، نحو: "ألم تر كيف فعل المدرس بالغايبين؟" مفعول مطلق.

وتكون حالا، إذا جاء بعدها فعل تام، نحو: كيف كتب محمد؟" حال.

(ث) "كم" مبنية على السكون، وتعرب: مبتدأ، إذا جاء بعدها فعل لازم، أو فعل

متعد استوفي مفعوله، نحو: "كم مريضا خرج؟" مبتدأ.

وتكون خبراً، إذا جاء بعدها اسم مرفوع، نحو: "كم علامتك في الاختبار؟" خبر.
وتكون مفعولاً به، إذا جاء بعدها فعل متعد لم يستوف مفعوله، نحو: "كم متبار سابت؟" مفعول به.

وتكون مفعولاً مطلقاً، نحو: "كم دورة دارت سفينة الفضاء؟" مفعول مطلق.
وتكون مفعولاً فيه، نحو: "كم ساعة نمت؟" مفعول فيه "ظرف زمان".
وتكون مجرورة نحو: "بكم اشتريت السيارة؟" اسم مجرور.

(ج) "أي" معربة، نحو: "أي الأساتذة أمهر؟" مبتدأ.

وتكون مفعولاً به، نحو: "أي البلاد سافرت؟"

وتكون مفعولاً مطلقاً، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [سورة الشعراء آية: ٢٢٧].

وتكون اسم مجرور، نحو: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [سورة لقمان آية: ٣٤].

الأسماء: "متى، أين، أيان، أنى"، مبنية في محل نصب على الظرفية، نحو:
"متى تسافر إلى القاهرة؟".

"أين المهندس؟".

"أيان يوم الحساب؟".

﴿يَمُرُّمُ أَنِي لَكَ هَذَا﴾ [سورة آل عمران آية: ٣٧].

باب التحذير

قال أبو البركات الأنباري: إن قال قائل: ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم: الأسد الأسد، قيل: أنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائما مقام الفعل؛ الذي هو: احذر، ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل.

وإن قيل: فأى الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل؟

قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدما على الاسم الثاني؛ لأنه مفعول. فكذا الاسم الذي يقوم مقام الفعل، ينبغي أن يكون مقدما، فإن قيل: فكم انتصب قولهم: "إياك والشر"؟

قيل: لأن التقدير فيه: "إياك احذر". فإياك منصوب بـ "احذر"، و "الشر" معطوف عليه.

وقيل: أصله "إياك احذر من الشر" فموضع الجار والمجرور النصب؛ فلما حذف حرف الجر صار النصب فيما بعده.

وإن قيل: فلم قدروا الفعل بعد "إياك" ولم يقدروه قبله؟

قيل: لأن "إياك" ضمير المنصوب المنفصل، فلا يجوز أن يقع الفعل قبله؛ لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه؛ لأنك تقدر على الضمير المنصوب المتصل وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: "ضربت إياك" لم يجز؛ لأنك تقدر على أن تقول: "ضربتك".

أما قول الشاعر - من الرجز - : إليك حتى بلغت إياك، فشاذ لا يقاس عليه.

فإن قيل: فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع "إياك" كما استعملوه مع غيره؟

قيل: إنما خصت "إياك" بهذا؛ لأنها لا تكون إلا في موضع نصب؛ لأنها ضمير المنصوب المنفصل، فصارت بنية لفظه تدل على كونه مفعولا، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الأسماء، فإنه يجوز أن يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، إذ ليس في بنية لفظه ما يدل على كونه مفعولا؛ فاستعملوا معه لفظ الفعل.

وقيل: التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليتجنبه.

والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة:

الأول: "المحذر" وهو المتكلم الذي يوجه التنبيه لغيره.

الثاني: "المحذر" وهو الذي يتجه إليه التنبيه.

الثالث: "المحذور"، أو "المحذور منه"، وهو: الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه. ولكن هذا الأصل قد يعدل عنه أحيانا كثيرة، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة.

ولأسلوب التحذير - بمعناه اللغوي العام - صور مختلفة؛ منها:

(أ) صورة الأمر، مثل: "احذر".

(ب) صورة النهي، مثل: لا تلمني".

(ت) صورة مبدوءة بالضمير "إياك" وفروعه الخاصة بالخطاب غير أن الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب، ولا تنطبق عليه ضوابطه النحوية وقواعده؛ لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام، لا تنطبق إلا على خمسة أنواع، يسمونها: "صور التحذير الاصطلاحي"، ولا سيما اشتغال كل منها على اسم منصوب يعرب مفعولا به لفعل محذوف مع

مرفوعه، وهذه الأنواع هي:

الأول: التحذير من الأمر المكروه، بدون تكرار أو عطف، مثل تحذير الطفل من النار، يقال له: النار. ويجوز نصبه بفعل محذوف جوازا هو ومرفوعه، وعلى اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف جوازا تقديره: احذر النار. والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

الثاني: يشتمل على ذكر المحذوف منه اسما ظاهرا، إما مكررا، وإما معطوفا عليه بالواو، مثل: النار النار - النار والدخان.

وحكم هذا النوع، وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا. ويتعين في حالة "التكرار" أن يكون الاسم الثاني توكيدا لفظيا، وفي حالة "العطف" أن يكون حرف العطف هو "الواو". دون غيرها، وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات لا عطف جملة.

الثالث: سواء كان الاسم مكررا أو غير مكرر، وسواء كان معطوفا عليه بالواو، يشتمل على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذر. ويلاحظ في هذا النوع أن يكون العطف محذورا، مثل: النار والدخان.

وحكم هذا النوع، وجوب نصب الاسم السابق الذي تكرر، وكذلك المعطوف عليه. والناصب لهما عامل محذوف مع فروعه وجوبا، وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات، أما الذي جاء تكرر فتوكيد لفظي.

الرابع: اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذر، ويكون هذا الاسم كما في النوع الثالث، نحو: يدك والسكين، رأسك وحرارة الشمس، فلاحظ أن

"المعطوف" محذر منه. والفرق بين هذا النوع وسابقه؛ أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذرا منه.

الخامس: يشتمل على ذكر المحذر ضميرا منصوبا للمخاطب، هو: إياك وفروعه - وبعده "المحذر منه"، اسما مسبوقا بالواو - دون غيرها - أو غير مسبوق بها، أو مجرورا بالحرف: "من".

وفي هذا النوع لا بد من ذكر "المحذر" ضميرا معينا، ثم المحذر منه. ومثال المسبوق بـ "الواو"، قولهم: "إياكم والدين، فإنه هم بالليل، ومذلة بالنهار". ومثال غير المسبوق بـ "الواو"، قولهم: "إياك إياك المراء، فإنه إلى الشر دعاء، وللشر جالب".

ومثال المجرور بالحرف، قولهم: "إياك من مؤاخاة الأحق، فإنه يريد أن ينفعك فيضرك".

وحكم هذا النوع، وجوب ذكر المحذر منه بدل الضمير "إياك" وفروعه، ووجوب نصب هذا الضمير؛ باعتباره مفعولا به لفعل واجب محذوف مع مرفوعه، وتقديره: "احذر"، والأصل: "أحذر".

الاسم الظاهر المذكور بعد "إياك" وفروعها فإن سبقتة واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبا.

يقول بعض النحاة: إن الضمير "إياك" وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير "إياك"، وصار "إياك" مغنيا عن التلطف بالفعل المحذوف، ففي قولهم: "إياك والحسد" فإنه يؤثر فيك أسوأ الأثر،

ولا يؤثر في عدوك"، نجد في لفظ "إياك" ضميرين:

الأول: هذا البارز المنفصل المنصوب، وهو: "إياك".

الثاني: ضمير رفع، مستكن فيه، منتقل إليه من الفعل الناصب له، ويترتب على هذا أنك إذا أكدت: "إياك" توكيدا معنويا بالنفس، أو العين، قلت: إياك نفسك، أو: إياك أنت نفسك، بفصل أو بغير فصل؛ طبقا لقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين.

أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه، فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد: إياك أنت نفسك، بالفصل بالضمير المنصوب "إياك"، فتقول: "إياك والصديق، والسفهاء". أو: "إياك أنت والصديق، والسفهاء". بفصل أو بغير فصل، ومن الأول الذي لا فصل فيه قولهم: "إياكم والكبر، والسخف، والعظمة".

obeikandi.com

باب التمييز

هو كل اسم نكرة منصوب مفسر لما أنبهم من الذوات، فإن جاء ما ظاهره أن التمييز معرفة تؤول، مثل: ما فعلت العشرون الدرهم، فإنه يحمل على أن تكون الألف واللام زائدة.

التمييز: كل اسم نكرة منصوب مفسر لما أنبهم من الذوات. فقولنا: التمييز كل اسم نكرة منصوب، احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات، فإنها تكون نكرات ومعارف.

وقولنا: مفسر لما أنبهم من الذوات، تحرز من الحال، فإنه مفسر لما أنبهم من الهيئات.

قال الزمخشري: ويقال له التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة، أو فرد، بالنص على أحد محتملاته، ومثاله في الجملة: "طاب زيد نفساً"، و"تصيب الفرس عرقاً"، و"أبرحت جارا"، و"امتأأ الإناء ماء". ومثاله في المفرد: "عندي راقود خلا"، و"رطل زيتا"، و"منوان عسلاً"، و"قفيزان بما"، و"عشرون درهماً"، و"ثلاثون ثوباً"، و"ملاً الإناء عسلاً".

وشبه المميز بالمفعول، مثل: "ضرب زيد عمراً"، و"ضاربان زيدا"، و"ضاربون زيدا"، و"ضرب زيد عمراً".

عوامل التمييز: لا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تام، والذي يتم به أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة، وذلك على ضربين: زائل، ولازم.

الزائل: التمام بالتنوين، ونون التثنية؛ لأنك تقول: عندي رطل زيت، ومنوان سمن.

اللازم: اللازم التام، بنون الجمع، والإضافة؛ لأنك لا تقول: كلا غسل، ولا مثل زيد، ولا عشر درهم.

وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا، كـ "قفيزان" أو وزنا، كـ "منوان" أو "مساحة" كموضع كف، أو عدد كـ "عشرون"، أو مقياسا، كـ "ملؤه"، ومثلها، وقد يقع فيما ليس إياها، نحو قولهم: "ويحه رجلا"، و "لله دره فارسا"، و "حسبك به ناصرا".

تقديم المميز وتأخيرها عن عامله: لقد أبى سيويوه تقدم المميز على عامله، وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز: نفسا طاب زيد، ولم يجز لي: سمنا منوان.

أصل التمييز: قال الزمخشري: واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها، ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة منه، ومنادية على أن الأصل عندي: "زيت رطل"، و "سمن منوان"، و "دراهم عشرون"، و "غسل ملء الإناء"، و "زيد مثل التمرة"، و "سحاب موضع كف".

وكذلك الأصل: وصف النفس بالطيب، و "العرق بالتصب"، و "الشيب بالاشتعال"، وأن يقال: "طابت نفسه"، و "تصبب عرقه"، و "اشتعل رأس شيب"؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، والسبب في هذه الإزالة، قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.

التمييز نوعان: مفرد، ونسبة، أما المفرد: فحكمه إما: النصب، أو الجر،

أو الرفع على البدلية، كما علمنا: أن صاحب الحال لا يكون إلا فاعلا، أو مفعولا به، أو مجرورا، ويكون معرفة.

والأصل في الحال لا يكون إلا نكرة، وإذا ورد معرفة أول بنكرة، وتعدد الحال، وصاحبها واحد، ويأتي على عدة أشكال: مفرد، جملة، شبه جملة، وللحال موضع خاص في هذا الكتاب، فارجع إليه إن شئت.

obeikandi.com

باب كم الاستفهامية وحكم تمييزها

كم الاستفهامية: اسم، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها، نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟ ومنه قولهم: على كم جذع سقفت بيتك؟

وهي اسم لعدد مبهم، ولا بد لها من تمييز، وتمييزها كتمييز عشرين يكون: مفردا منصوبا، ويجوز جره بـ "من" مضمرة، وذلك إذا سبقت كم بحرف جر، نحو: بكم ريال اشتريت هذا؟ والتقدير: بكم من ريال، كما يجوز النصب: بكم ريالا؟ فإن لم يدخل على كم حرف جر وجب نصب التمييز، نحو: كم يوما صمت؟

وقد يحذف التمييز إذا دل عليه دليل، نحو: كم صمت؟، أي: كم يوما صمت؟، ونحو: كم ثمن هذا؟، أي كم ريال ثمنه؟".

obeikandi.com

باب كم الخبرية، وكأي، وكذا دلالتها وحكم تمييزها

تستعمل كم الخبرية: للدلالة على الكثير، أي تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار، ومثلها في الدلالة على الكثير: كأي، وكذا.

وتمييز "كم" الخبرية يكون جمعا مجرورا بالإضافة مثل تمييز "العشرة" أو: يكون مفردا مجرورا بالإضافة كتمييز "مائة" تقول: كم بيوت ملكت؟ وكم ريال أنفقت؟ والمعني: كثيرا من البيوت ملكت، وكثيرا من الريالات أنفقت.

ويجوز جر تمييزها بـ "من" كما في قوله تعالى: ﴿كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةٌ كَثِيرَةٌ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٤٩].

أما تمييز "كأي" فالأكثر جره بـ "من" ويجوز نصبه.

فمثال جره قوله تعالى: ﴿وَكَايِّنَ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَكَايِّنَ مِّنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة العنكبوت آية: ٦٠].

ومثال نصبه: كأي رجلا رأيت.

وأما تمييز "كذا" فالأرجح نصبه، ويجوز جره قليلا بالإضافة، أو: بـ "من" مضمرة. فمثال النصب: رأيت كذا رجلا، ومثال الجر: في المصنع كذا عامل.

وتستعمل مركبة، نحو: ملكت كذا كذا ريالا، وذلك كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر.

وتستعمل معطوفا عليها، نحو: عندي كذا وكذا درهما، وذلك كناية عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين.

ولا تأتي "كذا" في صدر الكلام، أما "كم" بنوعيهما، و"كأي" فلها صدر الكلام؛ فلا تقول: ضربت كم رجلا، ولا تقول: رأيت بأي رجلا.

باب كم الخبرية وكم الاستفهامية

يتفقان في أمور، هي:

- (أ) أنها كنايتان عن عدد مبهم.
- (ب) مبنيان على السكون.
- (ت) ملازمتان للصدارة، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف، وحرف الجر.

ويختلفان في أمور، هي:

- (أ) أن تميز "كم" الاستفهامية مفرد منصوب، وقد يجرب "من" مقدرة إذا جرت "كم" بحرف جر، أما "كم" الخبرية، فتميزها جمع مجرور، أو مفرد مجرور، ولا يدخل عليها حرف جر.
- (ب) "كم" الاستفهامية تدل على الطلب، وتحتاج إلى جواب، أما "كم" الخبرية، فتدل على الإخبار عن عدد كثير، ولا تحتاج إلى جواب.
- (ت) "كم" الاستفهامية لا تحمل التصديق والتكذيب، أما "كم" الخبرية، فتحتمل التصديق والتكذيب.

الفصل بين كم الخبرية وتمييزها

قال أبو البركات الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر والاسم بالظرف، وحرف الجر، كان مخفوضاً، نحو: "كم عندك رجل"، و "كم في الدار غلام".

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس. أما النقل فقد قال الشاعر:

كم يجرّد مقرف نال العُلَى وشريف بخله قد وضعه
فخفف "مقرف" مع الفصل.

وقال الآخر:

كم في بني بكر بن سعد سيّد ضخّم الدّسيعة ما جد نفاع
وأما القياس: فلأن خفض الاسم بعد "كم" في الخبر بتقدير من؛ لأنك إذا قلت: "كم رجل أكرمت"، و "كم من امرأة أهنت"، بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف، وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده، كـ "ثلاثين" ونحوه؛ لأننا نقول: لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده، كـ "ثلاثين" لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، ألا ترى أنك لو قلت: "ثلاثون عندك رجلاً" لم يجز، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا: ها هنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز فيه الجر؛ لأن "كم" هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر، لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب لامتناع النصب بينهما، قال الشاعر:

كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقار أحتمل
والتقدير: كم فضل إلا أنه لما فصل بينهما ينالني منهم نصب، فضلا فرارا من
الفصل بين الجار والمجرور، وقال الآخر:

تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها
والتقدير: كم محدودب غارها دونه من الأرض، إلا أنه لما فصل بينهما نصب محدودبا، وإن لم يقصد الاستفهام لثلا يفصل بين الجار والمجرور؛ وإنما عدل إلى النصب؛ لأن "كم" تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب بخلاف الفصل بين الجار والمجرور، فإنه ليس له نظير في كلام العرب، فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه.

obeikandi.com

باب تمييز العدد

قال عباس حسن: العدد لفظ مبهم، أي: لا يوضح بنفسه المراد منه، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده؛ فمن يسمع كلمة: ثلاثة، أو: أربعة، أو: خمسة، أو غيرها من ألفاظ العدد لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة؛ أهو ثلاثة كتب، أم أقلام، أم أيام، أم دراهم، أم دنانير، أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى.

فلو قلنا: ثلاثة كتب، أو أربعة أيام، أو خمسة شهور، لزال الإبهام، وانكشف الغموض عن مدلول العدد، وصار المراد واضحاً؛ بفضل الكلمة التي جاءت، فبينت نوعه، وميزته من غيره، أي أنها عينت المعدود بعد أن كان مبهماً مجهولاً؛ ولذا يسميها النحاة: "تمييز العدد" - سواء أكانت منصوبة أم مجرورة، على التفصيل الذي سنعرفه، وهذا معنى قولهم: العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز، أي: "المعدود"، ولهذا التمييز أحكام؛ تختلف باختلاف أقسام العدد:

أ) الأعداد المفردة التي عرفناها ثلاثة أنواع: نوع لا يستعمل - في الأغلب - مع تمييز له وهو واحد، واثنان؛ فلا يقال: جاء واحد "ضيف ولا أقبل اثنا ضيفين، ولا نحو هذا؛ لأن ذكر التمييز ضيف وضيفين" مباشرة يغني عن ذكر العدد قبله، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة، أو على الزوجية المحددة باثنين، فلا حاجة إلى العدد قبله، ولا فائدة منه.

نوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة؛ وهو لفظ: مئة، وألف، ومئتاها، وجمعها. فالمراد هو جنس المائة والألف، مثل: حراس المدينة ألفا حارس، وجيشها تسعة آلاف جندي، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿ [سورة البقرة آية: ٢٦١]، وقولهم: يبلغ ارتفاع هرم الجيزة الأكبر نحو مائتي ذراع.

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه في حالة الاختيار.

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة، متصل به -أيضاً- ويكون في الأغلب جمع تكسير للقلة، وهذا النوع هو: "ثلاثة، وعشرة، وما بينهما، وكذا كلمة: بضع وبضعة الملحقين به - طبقاً لما تقدم عنهما - نحو: الصيف ثلاثة أشهر، قضيت خمسة أيام في الريف، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوهَا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۖ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [سورة الحاقة آية: ٦ - ٧].

فالأصل في تمييز هذا النوع من العدد المفرد أن يستوفي أربعة أمور مجتمعة، هي: أن يكون جمعا، للتكسير، ومفيدا للقلة، مجرورا بالإضافة المباشرة، "أي: الخالية من الفصل"، وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى بيان مزيد وتفصيل:

الأول: فأما كون التمييز جمعا فهو الأعم الأغلب، ليتطابق المعدود والعدد الدالة على التعدد الكثير، ويجب - في الأغلب - إضافة العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ "مائة"، نحو: ثلاثمائة رجل، أو: أربعمائة كتاب، أو: خمسمئة قلم، أو كان العدد مضافا إلى مستحقه ملكا أو انتسابا على حالة من الحالات؛ فتكون الإضافة لبيان أن العدد مملوكا للمضاف إليه، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التي تستفاد من الإضافة، مثل: هذه خمسة محمود، وتلك سبعة علي، فقد تعرف المضاف هنا بالمضاف إليه، وتميز به؛ فلا يحتاج إلى تمييز، ولهذا ألا يعتبر المضاف هنا إليه المذكور تمييزا؛ لأن العدد استغنى عن التمييز، واحتاج

لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر.

وقد يعنى عن الجمع ما يدل على الجمعية، ولو لم يسم جمعاً في اصطلاح النحاة؛ وإنما يسمونه: "اسم جمع"؛ كـ "قوم"، و "رهط"، وغيرهما من أسماء الجموع؛ و كـ "نحل" و "بقر"، وغيرهما مما يسمونه: "اسم الجنس الجمعي".

والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف "من" مع ظهوره في الكلام، نحو: ثلاثة من القوم فازوا، وأربعة من الرهط تقدموا، وخمس من النحل جمعت العسل، وستة من البقر جلبت الغنى لصاحبها، أما جرهما بالإضافة فالأحسن - مع صحة القياس - الاقتصار فيه على المسموم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَاثَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [سورة النمل آية: ٤٨]، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة».

الثاني: وأما كونه للتكسير فهو الأكثر ورداً في الكلام الفصيح، ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح مناسباً، إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير؛ نحو: خمس صلوات، وسبع سنين، أو كان لها جمع تكسير مستعمل، ولكن يعدل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيه في الكلام؛ نحو: سبع سنبلات؛ فإنه مجاور في الآية الكريمة "سبع بقرات"، في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [سورة يوسف آية: ٤٣]، فقال لمراعاة التنسيق: "سبع سنبلات"، بدل "سنابل"؛ لمناسبة: "بقرات" التي ترك جمع تكسيه في الآية.

الثالث: وأما أنه للقلّة فمراعاة للمأثور الأفصح الذي يدل على أن الكلمة التي لها جمعان: جمع كثرة، وجمع قلة يكون تمييز العدد بجمع قلتها هو الأعم الأغلب،

فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صح التمييز به بغير ضعف.

الرابع: وأما جره بالإضافة فهو الأعم الأكثر أيضا، ويحدث تخفيفا في العدد بحذف التنوين منه؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايين. وإنما يجب جر التمييز بشرط تأخره وإعرابه تميزا. فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعراب التمييز على حسب حاجة الجملة، وإعراب العدد نعتا مؤولا له، ففي مثل: عندي ثلاث كتب؛ بجر "كتب"؛ بالإضافة نقول: عندي كتب ثلاثة يرفعها. ولو تأخر وأريد لداع معنوي إعرابه عطف بيان إن كان جامدا - كالأغلب في عطف البيان - أو نعتا مؤولا، وأريد لداع معنوي إعرابه عطف بيان إن كان جامدا - كالأغلب في عطف البيان - أو نعتا مؤولا بالمشقق أيضا، أو نعت مؤول بمعنى: مسماة بأثواب.

هذا، ويصح في الأعداد المفردة "٣ و ١٠" وما بينهما؛ أن تضاف إلى ضمير المعدود، ولا تحتاج لغيره، نحو: مررت بالأصدقاء ثلاثتهم، أو: خمستهم، أو: سبعتهم. بنصب العدد على الحال المؤولة؛ أي: مثلنا إياهم، أو: مخمسا، أو: مسبعا، وهكذا.

ويجوز إتباع العدد لما قبله؛ فلا يعرب حالا، وإنما يعرب توكيدا معنويا؛ بمعنى: جميعهم، مع ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد. والصحيح أن هذا ليس مقصورا على الأعداد المفردة؛ بل يسري أيضا على المركبة، مثل: جاء القوم خمسة عشر، بالبناء على فتح الجزأين في محل رفع هنا، أو في محل غير الرفع في تركيب آخر، على حسب المؤكد.

وجدير بالملاحظة أن العامل في التمييز المجرور بالإضافة هو العدد المبهم

"أي: المضاف" الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، ولا بد من تقديم هذا العامل على تمييز المجرور.

ب) وباقي أقسام العدد، وهو المركب، والعقود الاصطلاحية، والمعطوف، وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كلمتي: "بضع، وبضعة" يحتاج إلى تمييز مفرد، منصوب غير مفصول من العدد بفاصل، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف آية: ٤]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [سورة التوبة آية: ٣٦]، ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [سورة الأنفال آية: ٦٥].

ولا بد في جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أو ما يشبهه.

فائدة:

إذا نعت تمييز العدد المركب، أو تمييز العقد، أو تمييز المعطوف، جاز في هذا النعت أن يكون مفرداً؛ مراعاة للفظ المنعوت "وهو التمييز"، وجاز أن يكون جمعا، مراعاة لمعناه الذي يراد به اسم العدد، نحو: هنا أربعة عشر خبيراً عالماً، أو علماء، وعشرون طالب ذكياً، أو أذكياً، وخمس وعشرون كاتباً ماهراً، أو مهرة، وهكذا.

يقول في اللمع: إذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد؛ نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً، أو صالح، وعشرون رجلاً كراماً، أو كرام. فإن جمع سلامة تعين الحمل على العدد؛ نحو: عشرون رجلاً صالحون.

أَمثلة على العدد:

الأول: الصحيح أن العرب لا يستعملون هذين العددين، فقد اكتفوا بالمفرد والمثنى للعلم للدلالة عليهما، فعندما أقول: جاء رجل، فإن "رجل" مفرد قد بينت لنا أنه رجل واحد فقط لا أكثر ولا أقل، وعند قولي قابلت فتاة، فإن الفتاة التي قابلتها هي فتاة واحدة أيضا ومن جنس المؤنث.

وكذلك قولي: رأيت فتاتين، أو جاءت طالبتان.

هذان العددان يطابقان المعدود في تذكيره وتأنثيه، فإذا كان المعدود مذكرا كان العدد مذكرا، وإذا كان المعدود مؤنثا كان العدد مؤنثا، تقول:

جاء رجل واحد، المعدود: رجل "مذكر، العدد واحد "مذكر".

قابلت فتاة واحدة، المعدود: فتاة "مؤنث"، العدد واحدة "مؤنث".

يعرب العدد في هذه الحالة كعدد مؤخر للوصف، أي أنه يصف المنعوت، وبما أنه نعت فهو من المتبوعات، يتبع المنعوت في حركة آخره.

واحد: نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

واحدة: نعت منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح، وهكذا العدد "اثنان".

فعند قولي: جاء رجلان اثنان.

اثنان: نعت مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى.

أما ذكر العدد من غير منعوته فلا يفيد التحديد إطلاقا كقولي: رأيت واحدة، فأني واحدة هذه التي رأيت أهي سيارة، أم فتاة أم مدرسة؟. ولذلك لن تفدنا هذه

الجملة بشيء.

الثاني: الأعداد من [٣-١٠] يكون تمييزها جمعا دائما.

يكون العدد مخالفا للمعدود، فإذا كان المعدود مذكرا كان العدد مؤنثا، وإذا كان المعدود مؤنثا كان العدد مذكرا، نقول: جاء ثلاثة رجال. العدد ثلاثة "مؤنث"، المعدود رجل "مذكر".

رأيت أربع سيارات. العدد أربع "مذكر"، المعدود سيارة "مؤنث".

إعرابه: يعرب هذا العدد حسب موقعه من الجملة تماما.

ويعرب ما بعد هذا العدد على أنه مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. ففي المثال الأول يعرب العدد "ثلاثة" على أنه فاعل وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، وتعرب كلمة "رجال" مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وفي المثال الثاني: "أربع" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الثالث: العدد [١١] هذا العدد مكون من جزأين: الجزء الأول هو العدد واحد، والجزء الثاني هو العدد عشرة.

يعامل هذا العدد على أساس أنه عدد واحد من حيث الإعراب وسوف نبين ذلك إن شاء الله.

الجزءان يتوافقان مع المعدود في التذكير والتأنيث.

أمثلة: أقبل أحد عشر شابا، العدد أحد عشر "مذكرا"، والمعدود شاب "مذكر".

تقع إحدى عشرة دولة على الفرات. العدد: إحدى عشرة "مؤنث" والمعدود دولة "مؤنث".

يعرب هذا العدد حسب موقعه من الجملة مع ملاحظة أننا نعامله معاملة العدد الواحد، فلا نعرب العدد "واحد" وحده، والعدد "عشرة" وحده، ولكن نعرب العدد المركب ككل: "إحدى عشرة": أو "أحد عشر": مبني على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر، ونعرب ما بعد هذا العدد منصوبا على التمييز.

مثال: إني رأيت أحد عشر كوكبا.

أحد عشر: اسم مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به.

كوكبا: تمييز منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر.

مثال: جاء أحد عشر شابا.

أحد عشر: اسم مبني على فتح الجزأين في محل رفع فاعل.

شابا: تمييز منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح.

الرابع: العدد [١٢] هذا العدد مركب من جزأين أيضا:

العدد "اثنان" والعدد "عشرة" الجزءان يتوافقان مع المعدود في التذكير والتأنيث.

مثال: فانبجست منه اثنتا عشرة عينا.

العدد "اثنتا عشرة" "مؤنث"، والمعدود عينا "مؤنث".

مثال: مرت باثني عشر معهدا.

اثني عشر "مذكر"، والمعدود مع هذا "مذكر".

في الإعراب يعامل كل جزء على حده، فيعرب الجزء الأول من العدد إعراب المثنى، حسب موقعه من الجملة.

ويعرب الثاني إعراباً ثابتاً كالتالي: عشر، وعشرة: بدل نون المثنى المحذوفة، اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ويعرب ما بعد العدد منصوباً على التمييز.

وفي المثال الأول: اثنتا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

عشرة: بدل نون المثنى، اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

عينا: تمييز منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر.

في المثال الثاني: الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

اثني: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

عشر: بدل نون المثنى، عدد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

معهدا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه تنوين الفتح.

الخامس: الأعداد [١٣-١٩] هذا العدد مكون من جزأين أيضاً: الجزء الأول

مكون من (٣-٩). والجزء الثاني: العدد (١٠).

الجزء الأول يكون مخالفاً للمعدود، والجزء الثاني يكون موافقاً له في التذكير

والتأنيث.

مثال: صلى أربعة عشر رجلاً.

العدد، أربعة: الجزء الأول من العدد "مؤنث" خالف المعدود "رجلاً"،
المذكر، والجزء الثاني من العدد يطابق المعدود رجلاً.

مثال: جاءت أربع عشرة امرأة.

العدد، أربع: الجزء الأول من العدد "مذكر" فهو يخالف المعدود "امرأة"، أما
الجزء الثاني من العدد فيطابق المعدود امرأة: مفرد مؤنث يطابق الجزء الثاني.

الإعراب: يعامل الجزءان على أنهما عدد واحد، ويعربان عدداً مبنياً على فتح
الجزأين في محل رفع فاعل، وامرأة: تمييز منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح.

تلاحظ أن ما بعد العدد يعرب تمييزاً منصوباً.

السادس: الأعداد من [٢٠-٩٠] "العقود": العقد لا يتغير في التذكير والتأنيث
أبداً؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ويعرب العقد حسب موقعه من الجملة،
ويعامل معاملة جمع المذكر السالم في الإعراب.

مثال: جاء عشرون رجلاً.

عشرون: فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
رجلاً: تمييز منصوب، وعلامة نصبه تنوين الفتح.

مثال: مررت بستين طالباً.

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

ستين: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

طالباً: تمييز منصوب، وعلامة نصبه تنوين الفتح.

وقد يعطف العقد بالواو على العدد من [٣-٩] فيأخذ حكمه في التذكير والتأنيث والإعراب، فنقول: جاء خمسة وعشرون مهندساً.

خمس: فاعل مرفوع وعلامة رفعه بالضمة.

الواو: واو العطف، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

عشرون: اسم معطوف على ما قبله مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

السابع: العدد مئة: يكون العدد قبل "مئة" مفرداً ويلزم حالة واحدة هي التذكير؛ لأن المعدود مؤنث وهو مئة ويعرب هذا حسب موقعه من الجملة. يعرب المعدود بعد مئة على أنه مضاف إليه مجرور.

نقول: نوقش في المؤتمر ست مئة ورقة، جاء سبع مئة رجل. ففي المثال الأول يعرب العدد على أنه نائب فاعل مرفوع بالضمة ويعرب المعدود، مضافاً إليه مجرور.

الثامن: العدد ألف، والعدد مليون: يلزمان حالة واحدة هي التذكير، ألف امرأة وألف رجل. وأما الإعراب فيعرب العدد حسب موقعه من الجملة، ويعرب المعدود مضافاً إليه.

التاسع: تعريف العدد باللام، وفقاً لما يلي:

أ) إذا كان العدد مضافاً وهو [٣-١٠] مئة، ألف، مليون. في هذه الحال يعرف المعدود فيعرف العدد بالإضافة، نقول: ثلاثة المجلدات، فالمعدود "مجلدات" نراها معرفة باللام، ومن ذلك نستنتج أن العدد "ثلاث"

معرف بالإضافة، وكذلك في سبعة الكتب ومئة الدرهم.

ويكون العدد هنا مضافا، لأن المعدود بعد الأعداد المذكورة يعرب مضافا إليها، فيعرب ما قبلها مضافا.

ب) إذا كان العدد غير مضاف تزداد "أل" إلى أوله. ويكون العدد غير مضاف في حالة واحدة معينة هي إذا كان إعراب ما بعده منصوبا على التمييز. ففي قولنا: جاء أحد عشر رجلا، نلاحظ أن المعدود تمييز منصوب، وعليه فإن العدد غير مضاف إلى اسم مجرور فيعرف في هذه الحالة بإضافة "أل" إلى أوله، فنقول: الأحد عشر رجلا.

ت) إذا كان العدد معطوفا تزداد اللام إلى جزأيه، فنقول: الخمس والعشرون قرية، مع ملاحظة أن الإعراب يبقى كما هو، وكل جزء يأخذ حكمه.

العاشر: صياغة العدد على وزن الفاعل: يصاغ العدد على وزن الفاعل للدلالة على الترتيب، فنقول: الأول، الأولى، الثالثة، الرابع عشر، الرابعة عشرة.

من ناحية التذكير والتأنيث: يطابق العدد معدوده دائما، نحو: حصل المتسابق على المرتبة الأولى. فالعدد: الأولى "مؤنث" المعدود: المرتبة "مؤنث".

حصل الطالب على نتيجته في الفصل الأول. فالعدد الأول "مذكر" والمعدود "مذكر".

من ناحية البناء الإعراب والبناء: يعرب العدد إعرابا دون العدد [١١]، ويبنى على الفتح "فتح الجزأين" في الأعداد المركبة من [١١-١٩] دون استثناء.

فنقول: الدرجة الثانية عشرة أفضل من الدرجة الخامسة عشر.

الثانية عشرة: عدد مبني على فتح الجزأين في محل رفع صفة.

الخامسة عشرة: عدد مبني على فتح الجزأين في محل جر صفة.

الحادي عشر: قراءة العدد: نقرأ العدد من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى

اليمين مع الانتباه إلى المعدود، فنقول: سنة ١٩٨٤: نجحت سنة أربع وثمانين وتسع

مئة وألف. أو: نجحت سنة ألف وتسع مئة وأربعين وثمانين.

obeikandi.com

باب الصرف والتصريف

يبدو أن عدم التمييز بين الصرف والتصريف، تابع من اعتماد النحويين على المعنى اللغوي، أو لنقل على معنى الحروف لأصول الكلمتين، وهي الصاد، والراء، والفاء، ولو تتبعنا حروف الكلمة، لوجد أن:

الصاد: يدل على المعالجة الشديدة.

الراء: يدل على الملكة، ويدل على شيوع الوصف.

الفاء: يدل على لازم المعنى.

والفعل "صرف" يفيد مطلق التغيير من حال إلى حال؛ لأن المعالجة الشديدة الكامنة في معنى "الصاد" لا تتم إلا بالتغيير والتحويل مضافة إلى الملكة وشيوع الوصف الكامنة في "الراء"، مخصصة في هذا التغيير وذاك التحويل بدخول "الفاء" الذي يدل على لازم المعنى.

وقد وردت أصول هذه الكلمة في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مرة، تفيد كلها معنى التغيير والتحويل، كقوله تعالى: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾ [سورة يوسف آية: ٣٤]، ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَن يَشَاءُ﴾ [سورة النور آية: ٤٣]، ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [سورة البقرة آية: ١٦٤]، و﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [سورة الفرقان آية: ١٩].

وقد وردت أصول الكلمة في المعاجم لمعان مختلفة تفيد كلها التغيير والتحويل والانتقال، ومنها:

الصرف: رد الشيء عن وجهه، فتقول: صرفه صرفاً فانصرف"، أي: رجع.

والصرف: أي يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول.

والصرف: أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك.

والصرف: بيع الذهب بالفضة، وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر.

الصرف والتصريف اصطلاحاً: كان علم الصرف جزءاً من علم النحو؛ لأن علم النحو يشتمل على علمي الإعراب، والتصريف، فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة، بينما الصرف لمعرفة الكلمة الثابتة، أي أن النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك. قال ابن الحاجب: التصريف أو الصرف دراسة أحوال الكلمة، أصولها، زوائدها، أبنيتها، وأوزانها، وأحوال البنية قد تكون:

(أ) للحاجة: كالماضي، والمضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف.

(ب) للتوسع: كالمقصود، والممدود، وذوي الزيادة.

(ت) للمجانسة: كالإمالة.

(ث) للاستثقال: كـ "تحفيف" الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف.

والصرف يفيدنا في خدمة الجمل، والعبارات، ومنها:

(أ) تقسيم الكلمة من حيث: الاسمية، والفعلية، وغيرهما.

- (ب) النظر إليها من حيث العدد "الإفراد، والثنائية، والجمع".
- (ت) النظر إليها من حيث النوع "التذكير، التأنيث".
- (ث) الكلام على الشخص "المتكلم، والمخاطب، والغيبة".
- (ج) المشتقات.
- (ح) تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة.
- (خ) التصريف والتذكير وأقسامهما.
- (د) المتعدي واللازم.
- (ذ) المتصرف والجامد.

وقد فرق بعض النحاة المحدثين بين مصطلح "الصرف" و "التصريف" وتحديد مجال كلا منهما؛ فاجعلوا "التصريف" يختص بالأفعال المتمكنة، بينما "الصرف" يختص بالأسماء المتمكنة.

obeikandi.com

باب الميزان الصرفي

الميزان الصرفي "مقياس" وضعه علماء اللغة العربية لمعرفة أحوال "بنية" الكلمة، وهو من أحسن ما عرف من مقاييس في ضبط اللغات. ومن هنا، قسمت مفردات اللغة العربية إلى قسمين:

الأولى: مفردات جميع حروفها أصول.

الثانية: مفردات بعض حروفها أصول وبعضها زوائد.

والعلم الذي يتيح لنا معرفة مكان الحرف الأصلي ومكان الحرف الزائد في الكلمة، بالإضافة إلى الاهتداء إلى أصلها الاشتقاقي أو أصلها الجمعي، وهو الصرف.

ولما كان أكثر الكلمات المجردة أسماء وأفعالا في اللغة العربية ثلاثيا، فإنهم جعلوا الميزان الصرفي مكونا من ثلاثة أصول هي "ف، ع، ل". وجعلوا الفاء تقابل الحرف الأول "فاء الكلمة" والعين تقابل الحرف الثاني "عين الكلمة" واللام تقابل الحرف الثالث "لام الكلمة"، على أن يكون شكلها على شكل الكلمة الموزونة من حيث الحركات والسكون، فتقول:

الجيل ميزانها الفعل.

كتب ميزانها فعل

ملح ميزانها فعل.

حست ميزانها فعل.

تضي ميزانها فعل.

كرم ميزانها فعل

بلح ميزانها فعل

كتب ميزانها فعل

وهكذا نقابل كل حرف بما يقابله بما يقابله في الميزان، سواء أكانت الكلمات الثلاثية أسماء أو أفعالا تفقد الكلمات في الاشتقاق بعضا من حروفها الأصلية أو يزداد على حروفها الأصلية، ففي حال الزيادة أو النقصان، نعيد دائما الكلمات إلى حروفها الأصلية، ويكون الميزان حسب الزيادة أو النقصان.

الزيادة: إذا كانت الكلمة مزيدة بحرف، فإننا نزيد في الميزان حرفا مناظرا للحرف الذي زيد في الموزون وفي نفس المكان وبنفس الضبط.

(أ) إذا كان الحرف الزائد عن الثلاثة أصليا من صلب الكلمة ولا يكون للكلمة معنى بدونه، زدنا لاما واحدة في آخر الميزان، نقول في:

دحرج ميزانها فعلل.

وسوس ميزانها فعلل.

غرتك ميزانها فعلل.

زلزل ميزانها فعلل.

وتزيد لامين في آخر الميزان، إذا كان الحرفان الزائدان من أصل الكلمة، نحو:

غضنفر ميزانها فعلل.

زبرجد ميزانها فعلل.

حجمرش ميزانها فعلل.

(ب) وإذا كان الحرف الزائد ناتجا عن تكرير حرف من حروف الكلمة الأصلية، كررنا أيضا ما يقابله في الميزان، نقول في:

سبح الأصل سبَّح فعل.

علم الأصل علِمَ فعل.

قدم الأصل قدِمَ فعل.

برد الأصل برَدَ فعل.

ت) وإذا كان الحرف الزائد عن الثلاثة حرفاً غير أصلي وغير مكرر، فإننا نزن الأصول فقط بما يقابلها في الميزان، ثم نذكر الحروف الزائدة كما هي في الكلمة، تقول في:

فاعل	"كتب"	كاتب	فاعل	"فتح"	فاتح
تفاعل		تكتّاب	انفعل		انفتح
استفعل		استكتب	افتعل		افتتح
مفعول		مكتوب	تفعل		تفتح
مفعّل		مكتب	استفعل		استفتح
مفعلة		مكتبة			

فائدة:

تأتي "تاء" الافتعال في الميزان محل بعض الحروف كالطاء والذال، ويمكنك أن ترجع ذلك في "الإبدال"؛ نقول في:

اصطبر "صبر" افتعل

ادكر "دكر" افتعل

اضطرب "ضرب" افتعل

المعتل وميزانه: يعتبر الحرف المعتل كأنه صحيح فيقابل بنظيره في الميزان، فإذا كان محركا حرك مقابله في الميزان، تقول في:

وعد - فعل، وجد - فعل، وثق - فعل، عور - فعل، حشى - فعل.

فإن كان الحرف المعتل الأصلي ساكنا في الكلمة، فإنه يعتبر متحركا في الميزان، كما لو كان حرفا صحيحا، تقول في:

قام - فعل، كوى - فعل، دعا - فعل، رمى - فعل، دار - فعل.

فإن كانت عين الكلمة حرفا معتلا، فإننا نعتبر العين متحركة في الميزان، وإن كانت ساكنة في الموزون "على وزن الفعل الصحيح"، تقول:

يقول - يفعل، يقوم - يفعل، يقود - يفعل "فعلى وزن الفعل الصحيح يكتب".

وإذا كانت الكلمة معتلة اللام، فتوزن لامها على مقتضى حركات الإعراب، "الفعل الماضي مبني على الفتح"، تقول في:

كوى - فعل، مشى - فعل، طوى - فعل.

المضعف الثلاثي: الحرف المشدد حرفان، أحدهما عين الكلمة والآخر لامها، لذلك لا يشدد في الميزان، تقول في:

شد - فعل، فر - فعل، أحب - أفعّل.

النقصان "الحذف": أما إذا حصل حذف في الكلمة فإننا نحذف ما يقابله في

الميزان، تقول في:

قل	"قال - فعل"	فل
بع	"باع - فعل"	فل
صف	"وصف - فعل"	عل
ارم	"رمى - فعل"	افع
ادع	"دعا - فعل"	افع
ق	"وقى - فعل"	ع الأمر من وقى
ع	"وعى - فعل"	ع الأمر من وعى
صلة	"وصل - فعل"	علة
زنة	"وزن - فعل"	علة
عدة	"وعد - فعل"	علة
يعد	"وعد - فعل"	يعل

القلب: أما إذا حصل قلب مكاني في أحرف الكلمة، فإننا نقابل الحرف المقلوب بما يساويه أيضا في الميزان. وذلك بالعودة إلى المصدر أو العودة إلى الأصول في الفعل، تقول في:

أيس "يئس" عفل.

obeikandi.com

باب التأنيث

الأصل في الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيث فرع عن التذكير، والدليل على أن التذكير هو الأصل: استغناء الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، أما المؤنث فهو يحتاج إلى علامة تدل عليه، والذي لا يحتاج فرع عن الذي لا يحتاج.

وعلامات التأنيث هي "التاء" ك: فاطمة، وخديجة.

والألف المقصورة، ك: ليلي، وحبلى.

والألف الممدودة، ك: عفراء، حمراء.

والتاء أكثر استعمالاً، وأظهر دلالة من الألف؛ لأنها لا تلبس بغيرها، بخلاف الألف؛ ولذلك قدرت التاء في بعض الأسماء التي لا علامة فيها، كالكتف، واليد، والعين.

ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة، يعود الضمير إليه مؤنثاً، نحو: الكتف أكلتها، والعين كحلتها، واليد غسلتها.

ويستدل كذلك على تأنيثه: برد التاء إليه في التصغير، نحو: كتيفة، يديه، عينيه؛ أو بصفة بالمؤنث، نحو: أكلت كتفا مشوية، ورأيت عينا جميلة؛ أو بالإشارة: هذه كتف، وهذه عين.

obeikandi.com

باب الأوزان التي لا تلحقها تاء التانيث

تزداد تاء التانيث لتمييز المؤنث عن المذكر.

وأكثر ما تزداد التاء في الصفات، نحو: قائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات، نحو: رجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وامرئ وامرأة؛ بمعنى أن يقل أن تقول: رجلة: تانيث رجل؛ لوجود لفظ آخر وهو "امرأة".

ومن الصفات ما لا تلحقه تاء التانيث، ويستوي فيها المذكر، والمؤنث، وهي الصفات التي على الأوزان الآتية:

(أ) فعول، التي بمعنى "فاعل": نحو: شكور، وصبور، بمعنى: شاكِر، وصابر، فتقول للمذكر والمؤنث: رجل شكور، وامرأة شكور "بلا تاء". وجعل فعول بمعنى فاعل هو الأصل؛ لأنه أكثر استعمالاً من فعول بمعنى مفعول؛ ولأن بنية الفاعل أصل.

(ب) مفعال: نحو: امرأة مهذار؛ بمعنى: كثيرة الهذيان، وهي التي تتكلم بغير عقل لمرض، أو غيره.

(ت) مفعّل: نحو: امرأة مغشم، والمغشم من النساء، هي التي لا يشيها شيء عما تريده بسبب شجاعته.

فهذه الأوزان السابقة تستعمل للمذكر، وللمؤنث بلا تاء، وما لحقته التاء من هذه الأوزان الأربعة للفرق بين المذكر، والمؤنث فشاذاً لا يقاس عليه، نحو: عدو وعدوة، وميقان وميقانة، ومسكين ومسكينة.

ث) مفعيل: نحو: امرأة معطير، مأخوذة من: عطرت المرأة، إذا استعملت الطيب.

ج) فعيل: وهذا الوزن إما أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى "فاعل" لحقته تاء التأنيث نحو: امرأة كريمة، ورحيمة، وظريفة.

ويقل حذف التاء من فعيل بمعنى فاعل، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [سورة يس آية: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف آية: ٥٦].

إما إن كان فعيل بمعنى "مفعول"، نحو: قتل، وجريح، وذبيح، بمعنى: مقتول، ومجروح، ومذبوح، لحقته التاء، بشرط ألا يتبع موصوفه، نحو: هذه ذبيحة، ونطيحة، وأكيلة.

فإن تبع موصوفه حذفت منه التاء غالباً، نحو: مررت بامرأة جريح، ومررت بامرأة ذات عين كحيل.

وقد تلحقه التاء قليلاً، أي: قد تلحق التاء فعيل، بمعنى مفعول مع أنه تبع موصوفه، نحو قولهم: صفة ذميمة، وخصلة حميدة، أي: مذمومة، ومحمودة.

باب نون الوقاية

تلتحق نون الوقاية بالفعل، إذا اتصل به ياء المتكلم؛ لزوما لوقايته؛ نحو: أكرمني، ويكرمني، وأكرمني. وسميت بهذا الاسم؛ لأنها تقي الفعل، وتحفظه من الكسر الذي ينشأ نتيجة الاتصال بياء المتكلم.

ويجب إثبات نون الوقاية مع الفعل إذا كان الفعل ناصبا ياء المتكلم نحو: أكرمني، ويسألني، ونحو قول بعضهم: عليه رجلا ليسني، أي: ليلزم رجلا غيري. وأما حذف النون من ليس في قول الشاعر:

عددتُ قومي كعديدِ الطيس

إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسَى

فهو للضرورة الشعرية.

واختلف في فعل التعجب، فقال البصريون: تلزمه نون الوقاية؛ لأنه فعل، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله. وقال الكوفيون: هو اسم؛ ولذلك لا تتصل به نون الوقاية؛ لأنها تدخل على الأفعال. والصحيح ما ذهب إليه البصريون.

ويجب إثبات نون الوقاية مع الحروف في الموضعين:

الأول: إذا كانت ياء المتكلم منصوبة بحرف النصب "ليت"، كما في قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [سورة النبأ آية: ٤٠].

ويندر حذف النون منها، كما في قول الشاعر:

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي

أَصَادْفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

وحذفها ندورا هو مذهب الفراء. أما سيبويه فيرى أن حذفها شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

وأما لعل فالأكثر حذف النون منها، كما في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [سورة غافر آية: ٣٦]، ويقل إثبات النون مع "لعل"، كما في قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرُونِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي

أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا جِدَ

الثاني: إذا كانت ياء المتكلم مجرورة بحرفي الجر "من، وعن" نحو: مني، وعني "بالتشديد"، وأما حذف النون منهما، كما في قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي

فهو شاذ لا يقع إلا في الضرورة الشعرية.

وإذا كانت ياء المتكلم مجرورة بغير هذين الحرفين امتنع إلحاق النون بها، نحو: لي، وبي، وفي، وعلي، وعداي، وخلاي.

ويجوز إثبات نون الوقاية، وحذفها مع الحروف في الموضع الآتي: إذا كانت ياء المتكلم منصوبة بالأحرف الآتية: إن، وأن، وكأن، ولكن؛ تقول جوازا: إني وإني، وأني وأنى، وكأنني وكأني، ولكنني، ولكنى.

حكم نون الوقاية مع الأسماء المبنية: لهما حكمان: جائز، وواجب.

الأول: يجوز إثبات نون الوقاية، وحذفها مع الأسماء الآتية: "لذن، وقد، وقط" فتكون ياء المتكلم مجرورة بإضافة هذه الأسماء إليها، وإليك بيانها:

(أ) لذن: كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [سورة الكهف آية: ٧٦]، ويقل حذفها كقراءة من قرأ "لذني" بالتخفيف.

(ب) قد، وقط الاسميتان: وهما بمعنى "حسبي، وكفاني" نحو: قدني كلمة شكر، وقطني كلمة ثناء. ويقل حذفها منهما، وقد اجتمع الإثبات، والحذف في قول الشاعر:

قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِ قَدْ نِي

ليس الإمام بالشَّيْخِ الْمُحَدِّ

ويجب إثبات نون الوقاية مع اسم الفعل: نحو: داركني، وتراكني، وعليكني. والأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية؛ تقول: ضاربي، ومكرمي، ومع ذلك فقد ألحقت باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم، كما في قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني».

وكما في قول الشاعر:

أَلَا فِتْنَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي

وليس حامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل "حامِل" المضاف إلى ياء المتكلم.

obeikandi.com

مصادر البحث

- (١) الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربية - د/ الطاهر القراضي - الدار المصرية اللبنانية، ط ٢٠٠٢.
- (٢) متن الأجرومية في قواعد علم العربية - الإمام محمد الصنهاجي - ط ١ سنة ١٣٢٤ هـ - دار السعادة بمصر.
- (٣) المصطلح النحوي نشأته وتطوره - عوض أحمد القوزي - الناشر - الرياض - ط ١ سنة ١٤٠١ هـ.
- (٤) المعجب في علم النحو - من منشورات - دار الهجرة - إيران.
- (٥) المختصر في النحو والإملاء - بسام قسطوس - ط ١ - دار الكتب المصري اللبناني - القاهرة.
- (٦) الأساليب الإنشائية في النحو والصرف - عبد السلام هارون - مكتبة الخانكي - ط ٥ - سنة ١٣٩٩ هـ.
- (٧) الإيضاح للزجاجي - تحقيق زين المبارك - ط ١ - مطبعة المدني.
- (٨) أسرار العربية - أبي البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجت - ط ١ - دار الترقى بدمشق - تحقيق فائز فارس.
- (٩) اللمع في العربية - أبو الفضل ابن جني - ط ١ - دار الكتب الثقافية - الكويت.
- (١٠) المسائل العسكرية - أبو علي النحوي - تحقيق د/ علي جابر - ط ١.

- (١١) الأشباه والنظائر - للسيوطي - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٢) الاقتراح - السيوطي - ط ١ - بيروت.
- (١٣) أيسر الشروح على الأجرومية - د/ عبد العزيز علي حربي - ط ١ - سنة ١٤٢٦ هـ - مكتبة الملك فهد الوطنية.
- (١٤) الثمرات الجليلة في شرح نظم الأجرومية - محمد رفيق الونشريسي - ط ١ - دار الإمام مالك - أبو ظبي.
- (١٥) حاشية الصبان - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤١٧ هـ.
- (١٦) جامع الدروس العربية - الشيخ مصطفى الغلاييني - ط القاهرة.
- (١٧) تعجيل الندى بشرح قطر الندى - عبد الله بن صالح الفوزان - ط ١ - السعودية.
- (١٨) الوافية نظم الشافية - تحقيق/ حسن أحمد عثمان - ط مكة سنة ١٤١٥ هـ.
- (١٩) الهداية في النحو - علي بن نايف الشحود - المجمع العلمي الإسلامي.
- (٢٠) المفصل في صناعة الإعراب - الزمخشري - دار الهلال - بيروت - ط ١ - سنة ١٩٩٣ م - تحقيق - د/ علي أبو ملحم.
- (٢١) المفتاح في الصرف - عبد القاهر الجرجاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - سنة ١٤٠٧ هـ.
- (٢٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي - بيروت - بدون تاريخ.

(٢٣) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك - تعليق / محمد محي الدين عبد الحميد - التجارية الكبرى - سنة ١٩٦٤ م.

(٢٤) أسرار العربية - الأنباري - تحقيق / د/ فخر قدارة - دار الجليل - بيروت - ط ١ سنة ١٩٩٥ م.

(٢٥) التبيان في إعراب القرآن - للعكبري - تحقيق / علي البجاوي - ط ١ - دار إحياء الكتب العربية.

(٢٦) الجمل في النحو - الخليل الفراهيدي - تحقيق / د/ فخر قباوه - دار الجليل - بيروت - ط ٥ - سنة ١٩٩٥ م.

(٢٧) حروف المعاني - الزجاجي - تحقيق - د/ علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - سنة ١٩٨٤ م.

(٢٨) رسالتان في اللغة - الرهاني - تحقيق / د/ إبراهيم السامرائي - دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان - سنة ١٩٨٤ م.

(٢٩) سر صناعة الإعراب - ابن جني - تحقيق - د/ حسن هندراوي - دار القلم - دمشق - ط ١ - سنة ١٩٨٥ م.

(٣٠) شرح شذور الذهب - ابن هشام - تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة - ط ١١ - سنة ١٣٨٣ هـ.

(٣١) شرح المفصل - ابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة - ط ١.

(٣٢) شرح ملحمة الإعراب - الحريري - تحقيق - د/ أحمد محمد قاسم - مكتبة دار التراث - ط ٢ - ١٩٩٢ م.

(٣٣) الفصول المفيدة في الواو والمزيدة - العلائي الدمشقي - تحقيق / د/ حسن موسى الشاعر - دار البشير - عمان - ط ١ - سنة ١٩٩٠ م.

(٣٤) الكتاب - سبيويه - تحقيق / عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٣ - سنة ١٩٨٨ م.

(٣٥) اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - تحقيق / غازي طليحات - دار الفكر - دمشق - ط ١ - سنة ١٩٩٥ م.

(٣٦) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام - تحقيق - د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت، ط ٦، سنة ١٩٨٥ م.

(٣٧) المقتضب - المبرد ط ١ - بيروت.

(٣٨) التحفة السنية - شرح المقدمة الأجرومية - محمد محي الدين عبد الحميد - دار الصحابة للتراث - ومكتبة السنة - ط ١ - سنة ١٤٠٩ هـ.

(٣٩) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي - ط ١ - مؤسسة جمال للنشر - بيروت - لبنان.

(٤٠) أخبار النحويين البصريين - أبو سعيد السيرافي - مطبوعات معهد المباحث الشرقية - الجزائر - ط سنة ١٩٣٦ م.

(٤١) الأزهية في علم الحروف - الهروي - تحقيق / عبد المعين الملوصل - مطبوعات.

(٤٢) الاشتقاق - ابن دريد - تحقيق / عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - ط ٣ - مصر.

(٤٣) أصول النحو العربي - د/ محمود أحمد نحلة - دار العلوم العربية - بيروت - لبنان - ط ١ - سنة ١٤٠٧ هـ.

(٤٤) أصول النحو العربي - د/ محمد فرج عيد - عالم الكتب - القاهرة - سنة ١٩٧٨ م.

(٤٥) الأصول في النحو - لابن السراج - تحقيق/د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ - سنة ١٤٠٨ هـ.

(٤٦) إعراب القرآن الكريم - أبو جعفر النحاس - تحقيق/د/ زهير غازي - ط ٣ - سنة ١٩٨٨ م.

(٤٧) الإعراب في جدل الإعراب - أبو البركات الأنباري - دمشق - ط الجامعة السورية.

(٤٨) أمالي المترضى - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - عيسى الحلبي - القاهرة - سنة ١٣٧٣ هـ.

(٤٩) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للإعراب - علي بن عدلان الموصللي - طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت، سنة ١٤٠٥ هـ.

(٥٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق - لابن نجيم - دار الكتاب الإسلامي - بيروت.

(٥١) البسيط في شرح جمل الزجاجي - ابن أبي الربيع - تحقيق/د/ عياد الشبتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط ١ - سنة ١٤٠٧ هـ.

(٥٢) تذكرة النحاة - أبو حيان الغرناطي - تحقيق/ عفيف عبد الرحمن -

مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - سنة ١٩٨٦ م.

(٥٣) التصريح بمضمون التوضيح - الشيخ خالد الأزهرى - عيسى الحلبي - القاهرة.

(٥٤) تهذيب اللغة - الأزهرى - تحقيق/د/ عبد الله درويش - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطابع سجل العرب.

(٥٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرط ألفية بن مالك - المرادى - تحقيق/د/ عبد الرحمن سليمان - ط ١ - الكليات الأزهرية.

(٥٦) حاشية ابن عابدين - محمد أمين الشهير بابن عابدين - ط ٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - سنة ١٤١٢ هـ.

(٥٧) حاشية الأمير علي المغني - محمد بن الأمير - طبعة عيسى الحلبي - القاهرة.

(٥٨) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة - سنة ١٣٥٩ هـ.

(٥٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

(٦٠) حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية في علم العربية - طبعة مصطفى البابي الحلبي - ط ٢ - سنة ١٣٧٤ هـ.

(٦١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - محمد مخلوف - دار الفكر - بيروت.

(٦٢) شرح ابن الناظم على الألفية، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك - المطبعة العلوية - سنة ١٣٤٢ هـ.

(٦٣) شرح أبيات سيوييه للنحاس - أبو جعفر أحمد بن محمد - تحقيق / د/ زهير غازي الزاهد - مكتبة النهضة العربية - بيروت - لبنان - ط ١ - سنة ١٩٨٦ م.

(٦٤) شرح التحفة الوردية - أبو حفص عمرو بن المظفر المعروف بابن الوردية - تحقيق / د/ سمير أحمد عبد الجواد - مطبعة حسان - القاهرة - ط ١ - سنة ١٤٠٥ هـ.

(٦٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقى - للزركشي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - سنة ١٤٢٣ هـ.

(٦٦) شرح الشواهد الكبرى، للعيني - مطبوع بهامش خزانة الأدب - طبعة بولاق - القاهرة.

(٦٧) شرح الكوكب المنير - الفتوحى - تحقيق / د/ محمد الزحيلي، د/ نزيه حماد - مكتبة العبيكان - الرياض - طبعة سنة ١٤١٣ هـ.

(٦٨) شرح المقرب - ابن عصفور - أبو الحسن علي بن مؤمن - الشرح الكبير - تحقيق / د/ صاحب أبو جناح - الموصل - العراق - سنة ١٩٨٠ م.

(٦٩) شرح شذور الذهب - ابن هشام - رتبة وعلق عليه وشرح شواهد - عبد الغنى الدقر - دار الكتب العربية.

(٧٠) شرح قطر الندى وبل الصدى - جمال الدين ابن هشام الأنصاري -

تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد - ط ١١ - دار الثقافة - القاهرة - سنة ١٣٨٣ هـ.

(٧١) شرح كتاب الحدود في النحو للفكهي - عبد الله بن أحمد - تحقيق / د/ المتولي رمضان الدميري - مكتبة وهبة - القاهرة - ط ٢ - سنة ١٩٩٣ م.

(٧٢) في أصول النحو - الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية - ط ٢ - سنة ١٣٧٦ هـ.

(٧٣) فيض نشر الانشراح من ورض حي الاقتراح - ابن الطيب الفاسي - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات - دبي - ط ٢ - سنة ١٤٢٣ هـ.

(٧٤) الكواكب الدرية في الشواهد النحوية - د/ عبد الحميد سيد - طبعة مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

(٧٥) اللامات - لأبي القاسم الزجاجي - دار الفكر - دمشق - ط ٢ - سنة ١٤٠٥ هـ.

(٧٦) ما يتصرف وما لا يتصرف - أبو إسحاق الزجاج - تحقيق / هدى قراعة - القاهرة سنة ١٣٩١ هـ.

(٧٧) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - د/ مهدي المخزومي - المجمع الثقافي - أبو ظبي - سنة ٢٠٠٢ م.

(٧٨) المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق / د/ محمد كامل بركات

- مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - سنة ١٤٢٢ هـ.

(٧٩) المغني في النحو - تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني - تحقيق /
عبد الرازق عبد الرحمن أحمد الساعدي - المكتبة الوطنية - بغداد - سنة
٢٠٠٠ م.

(٨٠) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية - محمود بن أحمد العيني -
دار صاعد - بيروت.

تم فهرس المصادر..